المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الجمعة 19 آب 2022

أبرز عناوين الصحف

"يديعوت أحرونوت":

- يهرولون الى الاضراب بالسنة الدراسية الجديدة

- جنود سلاح المشاة سيقتلون بعضهم البعض في الحرب

- نساء في وظائف قيادية بالموساد

- ناحوم برنع يكتب: جرح قرية ام الحيران البدوية سيواصل النزيف

- بن يمين دروري: على الرغم من الكل يجب التفاوض مع الرئيس عباس

- كوخابي يكشف: خلال الحرب الأخيرة على غزة الجيش قصف دولة ثالثة

"معاريف":

- الولايات المتحدة تطالب بتوضيحات حول اغلاق المؤسسات بالضفة

- رئيس لجنة أولياء الطلاب القطرية: افلاس جهاز التعليم

- بن غبير: نتنياهو لن يمنع تعييني وزيرا بسبب شعبيتي

- استطلاع للراي: بن غبير سيحصل على 7 مقاعد بقائمة مستقلة، ونتنياهو لن ينجح بالحصول على 61 مقعدا

- الليكود يهاجم لبيد وجانتس بعد ان كشفت زهافا جلؤون ان لبيد ابلغها انه سيتوصل الى اتفاق مع الرئيس عباس

"هآرتس":

- ازمة وتوتر بالعلاقات بين إسرائيل ومصر بسبب سياسة الاحتلال في الضفة

- ابن 10 سنوات أصيب برصاصة طائشة خلال شجار في بلدة عين ماهل

- كبار في الجيش يعانون من ازمة نفسية بعد المعارك

- الشرطة تحقق في ادعاء سجين ان مدير سجن الجلبوع طلب منه المس بمديرة مصلحة السجون

- الولايات المتحدة: إسرائيل وعدت بتقديم معلومات حول المؤسسات التي تم اغلاقها، لكنها لم تفعل ذلك

- افتتاحية الصحيفة: جانتس والمؤسسات التي اغلها

"تايمز أوف إسرائيل":

- الموساد يعين للمرة الأولى سيدتين في مناصب رفيعة

- المرشحون لرئاسة الوزراء في المملكة المتحدة يقدمون دعما حذرا لنقل السفارة إلى القدس

- الرئيس الألماني يدرس زيارة إسرائيل وسط مقاطعة مراسم إحياء الذكرى الخمسين لهجوم أولمبياد ميونيخ

- إصابة جندي إسرائيلي بجروح طفيفة بعد أن أطلق رفيقه النار بالخطأ داخل مركبة عسكرية

* * *

عين على العدو الجمعة 19-8-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 7 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية، خلال حملة الاعتقالات تعرضت القوات لإطلاق نار ولم تقع إصابات.

- **غانتس في مقابلة مع يديعوت :**أنا أبلغ الجميع – نحن هنا والفلسطينيون هنا أيضاً، وعلينا أن نحافظ على العلاقات معهم، لقد أجريت لقاءات مع أبو مازن – كان لقاء في منزله، ولقاء في منزلي، وآخر في مكتبه في رام الله – لا توجد صداقة شخصية بيني وبينه، نحن بحاجة إلى الحفاظ على استقرارنا الأمني – ورداً على سؤال هل يمكن عقد لقاء آخر مع أبو مازن بمنزل غانتس في روش هاعين؟ لا توجد خطة لذلك في القريب، ولا داعي للعودة إلى روش هاعين في كل مرة – بقدر ما هو ضروري سأجتمع به مستقبلا، لضمان مصالح "إسرائيل"، ومن أجل تحقيق الاستقرار.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية :**نحو اتفاق نووي || في "إسرائيل" يخشون من التنازلات في اللحظة الأخيرة في الاتفاق مع إيران – رئيس مجلس الأمن القومي سوف يتوجه إلى الولايات المتحدة لعقد جولة من الاجتماعات.

- **موقع والا العبري :**قبل بدء نشاط ضخ الغاز في منصة كاريش في سبتمبر || في الجيش يقدّرون: إذا لم تتوصل "الحكومة الإسرائيلية" إلى اتفاق نهائي مع الحكومة اللبنانية، فقد يحاول "حزب الله" مهاجمة "إسرائيل" كاستفزاز – قال مسؤول أمني كبير إن الجيش مستعد لأي تطور وفق عدة سيناريوهات منها احتمال تفعيل مسيّرات باتجاه المنصة، وكذلك سيناريو التعامل مع عدة أيام من القتال في الشمال.

- **مكتب لابيد :**تحدث رئيس الوزراء يائير لابيد مع المستشار الألماني أولاف شولتز، الذي أكد في بداية حديثهما أنه يرفض ويدين تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن، وأكد الجانبان على أهمية العلاقة بين "إسرائيل" وألمانيا، واتفقا على مواصلة التعاون في مختلف القضايا.

- **قناة كان العبرية :**رئيس الأركان كوخافي يكشف: خلال العملية العسكرية قبل 10 أيام في غزة – شن "الجيش الإسرائيلي" هجوماً في دولة ثالثة (إلى جانب الهجمات في قطاع غزة وموجة الاعتقالات في الضفة).

الشأن الداخلي:

- **موقع "زمان إسرائيل :"**"جولات القتال الـ 13 بين "إسرائيل" وغزة، وإطلاق النار بين الجولات على مدار الـ 21 عاماً الماضية كلَّفت "إسرائيل" حوالي 60 مليار شيكل، وما زالت عدة مليارات أخرى مجهولة – منها على سبيل المثال 4 مليارات شيكل تكلفة صواريخ القبة الحديدية، و6.3 مليار شيكل تكلفة السياج والعائق الذكي، وحوالي 13 مليار شيكل تكلفة ملاجئ وتحصينات، وكلفت عملية

الرصاص المصبوب 2008 حوالي 3.8 مليار شيكل، وعملية عامود السحاب 2012 حوالي مليار ونصف المليار شيكل، وعملية الجرف الصامد 2014 حوالي 9 مليارات شيكل، كما كلفت الحزام الأسود، الحديقة المغلقة 2019 حوالي مليار ونصف المليار شيكل، وعملية حارس الأسوار 2021 بين 4-5 مليار شيكل، كما أن العملية العسكرية الأخيرة كلفت حوالي مليار شيكل على الأقل.

- **قناة كان العبرية** :كاد حادث إطلاق نار في نابلس أن ينتهي بكارثة: أطلق جندي عيار ناري على زميله - بالخطأ- الذي كان يرتدي سترة واقية، مما أدى إلى إصابة الجندي بجروح طفيفة فقط.

- **مكتب لابيد** :لأول مرة في تاريخ الموساد: سيدتان تشغلان مناصب عليا – تم تعيين "أ." رئيسة لمديرية المخابرات في الموساد، ومنصبها يعادل رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان" في الجيش، كما تم تعيين "ك." في منصب رئيسة منظومة إيران.

- **إذاعة جيش العدو** :رئيسة خدمات صحة الجمهور، الدكتورة شارون إلرعي برايس: نستعد لموجة كورونا في أكتوبر-نوفمبر، وقد يكون الجمع بين كورونا والإنفلونزا مشكلة، نحن نستعد لذلك من حيث اللقاحات.

- **معاريف** :أشار استطلاع للرأي العام إلى ان التعادل بين التكتلين مستمر، اذ حصل معسكر اليمين على تسعة وخمسين مقعدا، وأضاف انضمام غادي ايزنكوت مقعدين الى المعسكر الرسمي.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **إيتماربن غفير** :ينتهي أسبوع من المفاجآت وسيبدأ قريباً أسبوع من المفاجآت.

- **عوفركسيف** :إن الاجتياحات اليومية العنيفة والقاتلة التي تقوم بها عصابات الاحتلال على قرى ومنازل الفلسطينيين لا تأتي من أجل "أمن إسرائيل" ومواطنيها – لقد تم عملهم من أجل الحفاظ على نظام الاحتلال والفصل العنصري، وفي خدمة عصابات المستوطنين.

- **بيني غانتس** :كان من دواعي سروري أن أستضيف عضو الكونغرس النائب تيد دوتش لإجراء مناقشة مهمة حول الرابطة القوية بين إسرائيل والولايات المتحدة والفرص والتحديات التي نواجهها معاً، على جدول الأعمال: التهديد الإيراني النووي والإقليمي، تنامي العلاقات الإقليمية، والشؤون الفلسطينية.

- **داني دانون** :بدأ لبيد قليلاً ومتأخراً جداً في فهم أنه يجب الدفاع عن المصالح الوجودية "لدولة إسرائيل" بصوت عالٍ وحزم، حتى أمام الأصدقاء، تدفع "دولة إسرائيل" ثمناً باهظاً لافتقار لابيد إلى الخبرة السياسية. سنصلح الأضرار الجسيمة التي سببتها هذه الحكومة.

- **يائير لابيد :**اتصلت بوالدي الرقيب أول ناتان بيتوسي الذي قتل في حادث إطلاق النار في منطقة طولكرم لتعزيتهما، وقلت: "ابنكما الرائع وحد إسرائيل وتبكي الدولة برمتها معكما. نفتخر بالمرحوم ناتان ونشعر بأننا فقدنا مقاتلاً حقيقياً يتحلى بالصهيونية وبقيم أهله الرفيعة."

مقالات رأي مختارة:

- **تسفي برئيل-هآرتس :**تبنّت تركيا من جديد سياسة "تصفير المشاكل مع الجيران"، والتي تم طرحها للمرة الأولى في سنة 2002، بعد أن فاز حزب "العدالة والتنمية" بالانتخابات بنتيجة كاسحة. مَن صاغ هذه الرؤية كان البروفيسور أحمد داود أوغلو الذي قال لـ"هآرتس"، حينها، إنه وعلى عكس الماضي، حين كانت تركيا تعاني جراء المناوشات والصراعات مع الدول المجاورة، كسورية وإيران، تنوي الآن أن تكون جسراً ما بين الشرق والغرب.

ولتحقيق هذا عليها أولاً تحسين علاقاتها مع الجيران وبعدها تم تعيين داود أوغلو في منصب رئيس الحكومة التركية، لكنه استقال في سنة 2016، بعد خلافات بينه وبين أردوغان، ومعارضته لما اتضح لاحقاً أنه حُكم الرجل الواحد – قرر أردوغان كسر العزلة، بعد الأزمة الاقتصادية العميقة في مطلع سنة 2018. كان عليه الانتظار حتى كانون الثاني 2021 – حينها، قررت دول الخليج، وعلى رأسها السعودية، رفع الحصار المفروض على قطر، والذي استمر ثلاثة أعوام، بعدها فُتحت الطريق للدول الخليجية.

التعاون الوطيد ما بين تركيا وقطر في العلاقات الثنائية، وأيضاً في الحرب في ليبيا، أدى إلى تموضع تركيا إلى جانب "أعداء الدول الخليجية". كانت الإمارات الأولى التي قررت استئناف العلاقات مع تركيا، على الرغم من أن أردوغان هاجم توقيع اتفاق التطبيع مع إسرائيل بحدة، حتى أنه هدد بإعادة السفير التركي.

بعدها بدأ بعملية جس للنبض في إسرائيل ومصر، ونجاحه الأكبر كان في تجديد العلاقات ما بين تركيا والسعودية في نيسان من العام الحالي، في مقابل إغلاق ملف التحقيق في قتل الصحافي جمال الخاشقجي ونقل المحاكمة إلى السعودية. وحصل أردوغان من الدولتين الخليجيتين على تعهدات باستثمار مليارات الدولارات، وهو ما سيساعد على تحسين الوضع الاقتصادي التركي، الذي تستصعب تركيا ترميمه.

بعد عام، ستجري الانتخابات الرئاسية في تركيا، وإلى حينها، سيكون على أردوغان طرح إنجازاته الاقتصادية في أعقاب الاحتجاجات والغضب في تركيا، منظومة علاقات سياسية – اقتصادية- داعمة مع دول المنطقة هي الورقة الأقوى التي سيحاول أردوغان أن يضمن من خلالها استمرار حكمه المستمر منذ 20 عاماً.

- **عوديد تيرة-معاريف :**تعتبر إسرائيل أن "حماس" هي المسؤولة عن العلاقات العسكرية بينها وبين قطاع غزة. وفي الماضي أجرت مفاوضات غير مباشرة، وعندما خاضت قتالاً معها، كانت الحركة هي المسؤولة عن بدء العملية عسكرية، وعن إنهائها. لقد كان لدينا عنوان واحد لخوض قتال من أجل الردع: "حماس."

بعد التمييز بين "حماس" و"الجهاد الإسلامي" خلال عملية "الحزام الأسود"، بدأ عهد استراتيجي جديد.

ويُطرح هنا السؤال: هل يدرك متّخذو القرارات ذلك، ومَن يفهم ذلك من بين أعضاء المجلس الوزاري المصغر، من دون التحدث عن أعضاء الكنيست؟ وبغضّ النظر عن النظرة الرسمية لدى متّخذي القرارات الاستراتيجية، هل التمييز بين "حماس" و"الجهاد" في تحمُّل المسؤولية عن عمليات عدائية أمر صحيح؟ في رأيي، عملية "الحزام الأسود" و"مطلع الفجر" تسببتا بضرر استراتيجي. أولاً، عقّدنا أساس الردع بإضافة عنصر إضافي.

ثانياً، رفعنا عن "حماس" المسؤولية عن العمليات التي تجري من القطاع، وبهذه الطريقة، سهّلنا على عدونا الأساسي حرية التحرك ضدنا. تستطيع "حماس" اليوم استخدام "الجهاد" ضدنا، من دون تحمُّل تبعات ذلك.

ويمكنها إزعاجنا بإطلاق النار وإطالة المدى الزمني بين العمليات الأساسية التي تخوضها ضدنا، عندما ننظر إلى ما جرى في "بزوغ الفجر"، نجد أنه في عملية "حارس الأسوار"، جرى ردع "حماس" بقوة، وبعدها كان من الصعب عليها بدء حرب ضدنا، لكنها تحرّض "الجهاد الإسلامي" ضدنا، ولا تتحرك فعلاً على الأرض لكبحه، والنتيجة أن الوقت الذي يفصل بين العمليات أصبح أقصر، وجنوب البلد يتعرض لضربات متتالية، ولدى "حماس" وقت أطول لبناء قوتها من أجل الصراع الأساسي.

* * *

مقالات

"تايمز أوف إسرائيل": الموساد يعين للمرة الأولى سيدتين في مناصب رفيعة

بقلم آش أوبل

التعيين يمثل أول مرة تتبوأ فيه سيدتان منصبين رفيعين في وكالة التجسس؛ رئيس الموساد: "إمكانيات غير محدودة" للنساء في المنظمة، بينيت: "نحن في أيد أمينة"؛ فقد أعلنت وكالة الإستخبارات الإسرائيلية "الموساد" يوم الخميس أنه لأول مرة على الإطلاق قامت المنظمة مؤخرا بتعيين سيدة في منصب رفيع كمديرة

لسلطة الاستخبارات في الوكالة. وفي بيان صحفي نادر صدر عنه، أشار الموساد إلى وجود سيدتين في الوقت الحالي في منصبين رفيعين، مع وجود امرأة أخرى تشغل بالفعل منصب رئيسة مكتب إيران.

السيدتان اللتان يشار إليهما بالحرف الاول من اسميهما فقط (أ) و(ك)، هما أول سيدتين في تاريخ الموساد تتقلدان المنصبين. ووفقا للبيان الصادر عن مكتب رئيس الوزراء فإن (أ) تعمل في مؤسسة المخابرات منذ نحو 20 عاما.

في منصبها الجديد، الموازي لمنصب رئيس المخابرات العسكرية في الجيش الإسرائيلي، ستكون (أ) مسؤولة عن صياغة الصورة الاستخبارية الاستراتيجية على المستوى الوطني في سلسلة من القضايا من ضمنها البرنامج النووي الإيراني، والإرهاب الدولي، والتطبيع مع العالم العربي، حسبما جاء في البيان. وأضاف البيان أنها ستكون مسؤولة أيضا عن الاستخبارات في جميع عمليات الموساد وستدير المئات من الموظفين في مهن جمع المعلومات الاستخبارية والتحليل والبحث.

متحدثة في حفل توزيع جوائز قبل شهرين، قالت (أ): "سأستخدم هذه المنصة المميزة لدعوة النساء إلى إدراك قدراتهن وتأثيرها في المؤسسة الأمنية، لا سيما في الوحدات القتالية والتكنولوجية، من أجل الاستمرار في ترك بصمتهن."

(ك)، رئيسة مكتب إيران في الموساد، مسؤولة عن "استراتيجة [المنظمة] ضد التهديد الإيراني بكل أشكاله" وعن التنسيق بين الفروع العملياتية والتكنولوجية والاستخبارية في الموساد بالتعاون مع الجيش الإسرائيلي والفروع الأمنية الأخرى ذات الصلة، وفقا للبيان.

وأشاد بينيت، الذي عمل عن كثب مع المسؤولتين كرئيس وزراء سابق، بتعيينهما في سلسلة من التغريدات يوم الخميس. ووصف بينيت تعيينهما في المنصبين الرفيعين بأنه "قرار رائع" مضيفا أنه "في الأسبوع الماضي التقيت بهما في اجتماع عمل مهم، وكالعادة شعرت أننا في أيد أمينة." وتابع بينيت قائلا: "تشعران بالمسؤولية الكبيرة من المهمة الموكلة لهما ولتطوير الموساد. بالنجاح." وعلى الرغم من تنحيه عن منصبه كرئيس للوزراء، لا يزال بينيت يتولى حقيبة إيران.

ورحب رئيس الموساد دافيد برنياع بهذه الخطوة، قائلا: "بمجرد أن يدخل المرء بوابات المنظمة، هناك مساواة كاملة بين الرجال والنساء. تعمل العديد من النساء في جميع الأدوار في العمليات، كوكلاء ومشغلات للوكلاء، ويتم دمجهن في صميم العمليات والاستخبارات، بموهبة وحرفية وطاقة." وحض برنياع مزيدا من النساء على الانضمام للموساد، مؤكدا على أن "الباب مفتوح" لـ"الرجال والنساء"، وأن كل ما يهم هو ملاءمتهم للدور.

وقال: "من المهم بالنسبة للموساد، بصفته منظمة أمنية تقف في طليعة العمليات نيابة عن الأمن القومي، إعلام النساء بالإمكانيات غير المحدودة المتاحة لهن في المنظمة، وأن يكون مثالا يحتذى به للمنظمات الأمنية الأخرى فيما يتعلق بدمج النساء في أدوار رئيسية."

مع نائبة (أ)، التي يشار إليها بالحرف الأول من اسمها (ه)، فإن سلطة الاستخبارات في الموساد تديرها الآن سيدتان، وهو أمر يقول الموساد إنه "غير مسبوق."

الموجة الأخيرة من التعيينات هي ذروة جديدة للنساء في الموساد بعد تعيين أليزا ماغن نائبة للرئيس منذ ما يقرب من 30 عاما. منذ ذلك الحين، احتلت النساء رتب مختلفة داخل المنظمة السرية، مثل منتدى رؤساء الأقسام. لكن حتى الآن، لم تشغل نساء مناصب مديرة سلطة الاستخبارات أو رئيسة مكتب إيران.

* * *

"تايمز أوف إسرائيل": المرشحون لرئاسة الوزراء في المملكة المتحدة يقدمون دعما حذرا لنقل السفارة إلى القدس

بقلم مايكل هوروفيتس

ريشي سوناك يقول أن القدس عاصمة إسرائيل، لكنه يشير إلى أن القول أسهل من الفعل، في حين تلتزم المتصدرة الأولى في سباق حزب المحافظين ليز تراس "بمراجعة" الأمر؛ أعرب كلا المرشحين في السباق لخلافة بوريس جونسون كرئيس لوزراء بريطانيا عن انفتاح حذر لنقل سفارة بلادهم إلى القدس والاعتراف بالمدينة عاصمة لإسرائيل. ويتنافس المستشار السابق ريشي سوناك ووزيرة الخارجية ليز تراس للسيطرة على قيادة حزب المحافظين الحاكم في المملكة المتحدة، بعد أن أعلن جونسون أنه سيتنحى عن منصب زعيم الحزب ورئيس الوزراء الشهر الماضي. وقال سوناك، مخاطبا حدثا لأصدقاء إسرائيل المحافظين يوم الإثنين، إن القدس كانت "بلا لبس العاصمة التاريخية لإسرائيل، وهناك حجة قوية جدا لنقل سفارة المملكة المتحدة من موقعها الحالي في تل أبيب... إنه شيء أود أن أفعله." لكن أعرب سوناك أيضا عن حذره من الطبيعة الحساسة للقضية. وتابع قائلا: "كل ما يمكنني قوله هو كوني لم أكن وزيرا للخارجية، لا بد ان تكون هناك بعض الحساسيات، لأنه إذا كان الأمر بهذه السهولة، لكان قد تم القيام به."

وفي وقت سابق من شهر أغسطس، كتبت تراس، المرشحة الأوفر حظا للفوز بالإنتخابات، رسالة إلى "أصدقاء إسرائيل المحافظين" تعهدت فيها "بمراجعة" مسألة السفارة: "إنني أتفهم أهمية وحساسية موقع السفارة

البريطانية في إسرائيل. لقد أجريت محادثات عديدة مع صديقي العزيز رئيس الوزراء يائير لبيد حول هذا الموضوع."

ولم يقدم أي من المرشحين التزامًا نهائيا بالمضاء قدما في هذه الخطوة في حالة الوصول إلى 10 داونينج ستريت. ولطالما لوح المرشحون في الولايات المتحدة ومناطق أخرى بنقل سفارة بلادهم إلى القدس في حديثهم مع الناخبين اليهود أو المؤيدين لإسرائيل، على الرغم من أن تنفيذ ذلك يتعطل عموما بسبب المخاوف الأمنية.

ويطالب الفلسطينيون بأن تكون القدس الشرقية عاصمتهم المستقبلية، وقد رفضت معظم الدول، بما في ذلك بريطانيا، الاعتراف بالمدينة كمقر للحكومة الإسرائيلية. وكانت بريطانيا واحدة من 128 دولة صوتت لصالح قرار للأمم المتحدة يدين قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة إلى القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل في عام 2017. ودعا القرار الدول إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس. واتبعت ثلاث دول – هندوراس وغواتيمالا وكوسوفو – الولايات المتحدة على الرغم من مقاومة المجتمع الدولي. وتبقي دول أخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة، بعثاتها الرئيسية في تل أبيب. واستولت إسرائيل على الجزء الشرقي من المدينة من الأردن خلال حرب الأيام الستة عام 1967 وضمتها عام 1980، في خطوة أعلن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي.

ومن المتوقع ظهور نتائج سباق قيادة حزب المحافظين في المملكة المتحدة في 5 سبتمبر.

* * *

"يديعوت أحرونوت": محمود عباس والـ "50 كارثة".. يتسكع مع اللاسامية في ألمانيا ويمنع العمليات في الضفة

بقلم آفي يسسخروف

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) محبة معينة لنفي الكارثة. صحيح أنه لم ينفِ وقوعها بصراحة، لكنه منذ عشرات السنين يميل إلى التقليل من أهميتها، لتشبيهها بما مر به الشعب الفلسطيني وبين الحين والآخر حتى التلميح بأن اليهود هم الذين أعدوها. بدأ هذا بالطبع برسالة الدكتوراه الشهيرة التي كتبها في إطار دراسته في جامعة موسكو في بداية الثمانينيات، حيث شرح بأن عدد الضحايا اليهود في الكارثة ليس معروفاً. "يحتمل ستة ملايين وربما أقل بكثير، حتى أقل من مليون"، أشار. لم ينتهِ الأمر هنا؛ فقبل نحو

أربع سنوات قال إن الكارثة وقعت بسبب أفعال اليهود وليس بسبب أصلهم العرقي. في الغداة، اعتذر عن الأقوال وشرح بأنه لم يكن يقصد "إهانة اليهود". وها هو أول أمس يبدو أن النافي أفلت منه مرة أخرى، وعلى أرض ألمانيا. ادعى بأن الإسرائيليين ارتكبوا "50 كارثة" بحق الفلسطينيين. وصباح أمس، نشر بيان اعتذار أوضح فيه بأن الكارثة هي "الجريمة النكراء في التاريخ". عمر أبو مازن المتقدم، 86، لا يمكن أن يشكل عذراً لأقوال من هذا النوع. فقد سبق أن تحدث بشكل مشابه أيضاً عندما كان أكثر شباباً. النزعة الغريزية تقول لكل يهودي وغير يهودي في هذه البلاد أن يقاطع الرجل وينقض على مكتبه في المقاطعة في رام الله. ولا يزال، الواقع يعرض أمامنا رجلاً مركباً بعيداً عن أن يكون عدو إسرائيل، لكنه بمفاهيم عديدة هو الذي وجوده واستمرار أدائه رئيساً للسلطة الفلسطينية يسمح بالهدوء النسبي الذي يسود في الضفة الغربية. كما أن جملة السياسيين الذين انقضوا عليه منذ مساء أول أمس بتصريحات قتالية، حتى رئيس الوزراء السابق نفتالي بينيت، يعرفون ويفهمون بأن السلطة الفلسطينية برئاسة عباس هي عامل استقرار في الضفة، استقرار الاحتلال. بدونه وبدون السلطة، ربما اختلف الواقع في "المناطق" [الضفة الغربية]، وليس إيجابًا. بقدر ما تسمع هذه الأقوال غريبة على خلفية التصريحات المتعلقة باللاسامية، فإن غير قليل من الإسرائيليين مدينون له بحياتهم، جنوداً ومدنيين، داخل الخط الأخضر وخارجه.

أبو مازن قد يكون يسلي نفسه بالهراء في موضوع الكارثة ويواصل تمويل رواتب المخربين الفلسطينيين، ولكن في الوقت نفسه، منذ تسلم مهام منصبه في 2005 أمر أيضاً قادة أجهزة الأمن لديه بالعمل ضد المسلحين الفلسطينيين ومنع العمليات ضد أهداف إسرائيلية. والأجهزة منعت هذا حقاً. كان أبو مازن أحد الجهات الأهم في كبح العمليات الانتحارية وإطلاق النار في عامي 2006 – 2007 وأبعد عن شوارع المدن الفلسطينية المسلحين من جملة الفصائل المختلفة – حماس، والجهاد الإسلامي وحتى فتح. وفي الأيام الأخيرة أيضاً، نشرت تقارير في وسائل إعلام المنظمات الفلسطينية عن الاعتقالات التي تنفذها أجهزة الأمن في أوساط رجالها، بما في ذلك التعذيب الذي يجتازه المعتقلون في سجون السلطة.

على مدى سنوات عديدة، حث عباس الفلسطينيين على وقف كل أعمال العنف ضد إسرائيل. روج للكفاح السياسي لإنهاء الاحتلال، ما أثار غضب أصحاب القرار في إسرائيل. لكن كما قال لي مصدر إسرائيلي كبير سابق تولى منصباً في حكومة أرئيل شارون في السنوات القاسية للانتفاضة الثانية: "لو جاءنا من يقول إن الفلسطينيين سيتوجهون إلى لاهاي بدلاً من تنفيذ عمليات انتحارية ضدنا، ثم ينجو من الموت 1.200 إسرائيلي، لقبلنا يديه". في نهاية المطاف، كل حدث يقع أو كل قول يطلق هذه الأيام يصبح جزءاً من حملة الانتخابات الإسرائيلية. أولئك الذين يتباهون الآن بأنهم لم يلتقوا أبو مازن ويهاجمون وزير الدفاع بيني

غانتس على أنه فعل ذلك، ينسون أن السلطة وعباس على رأسها يساعدون في منع العمليات ويحمون الهدوء النسبي.

وبالمناسبة، يدور الحديث عن ذات السياسيين الذين وافقوا بحكم الأمر الواقع على تثبيت حكم حماس في قطاع غزة والسماح لها بتعزيز قوتها مع غض نظر إسرائيلي. صحيح أنهم لم يلتقوا رجال حماس ولم يصافحوا ناكري الكارثة، لكنهم وافقوا على عقد الصفقات مع منظمة إرهابية تدعو لإبادة دولة إسرائيل، وبخلاف أبو مازن تشجع أعمال القتل والعمليات ضد الإسرائيليين في هذه الأيام.

* * *

"معاريف": "حماس" تحرّض "الجهاد الإسلامي" لتكسب مزيداً من الوقت

بقلم عوديد تيرة/ عضو منتدى "حماة إسرائيل" الذي يضم قادة أمنيين وأكاديميين، أُنشئ سنة 2015

قبل 3 أعوام، جرت عملية "الحزام الأسود" ضد "الجهاد الإسلامي"، فظلت "حماس" خارج صورة الحرب. يومها، كان وزير الدفاع، نفتالي بينت، ورئيس الأركان، أفيف كوخافي. مؤخراً، جرت عملية "بزوغ الفجر" ضد "الجهاد الإسلامي"، وكانت "حماس" مرة أُخرى خارج صورة القتال، وكان بني غانتس وزيراً للدفاع وكوخافي رئيساً للأركان. هاتان العمليتان الصغيرتان انتهتا بنتائج مشابهة. كانت مدة العملية أياماً قليلة وكانت الإنجازات أيضاً قليلة. بدأت العمليتان باغتيال مسؤول رفيع المستوى من "الجهاد" في القطاع ومسؤولين آخرين. وفي الحالتين، لعب المصريون دور الوساطة. التغيير الأساسي الذي ظهر في عملية "بزوغ الفجر" هو التحسينات التكنولوجية في الجيش التي جرت طوال أعوام.

مع الأسف، في الحالتين لم تشرح القيادة الإسرائيلية الهدف الاستراتيجي من العمليتين. وإذا كان الهدف استعادة الجيش الإسرائيلي الردع في مواجهة "الجهاد" فقد أثبتت عملية "الحزام الأسود" أن الردع تبدد بعد وقت قصير، في هذه الحالة، لماذا يتكرر الخطأ؟ إذا كان الهدف الانتقام من "الجهاد" فيؤسفني القول إن هذا ليس هدفاً استراتيجياً، بل هو هدف سياسي. وإذا كان الهدف القضاء على "الجهاد" وجعل "حماس" هي المسيطرة على غزة، فإن العمليات كانت قصيرة للغاية ولم تؤدّ إلى وقوع أضرار لا تعوَّض.

في الخلاصة، الهدف الاستراتيجي لم يكن واضحاً، لأنه على ما يبدو غير موجود. لقد كانت العمليتان عبارة عن تحرُّك عملاني حاز موافقة رئيس الأركان. وبالفعل، قام رئيس الأركان بعمل جيد، سواء في بناء القوة، أو في القتال التكتيكي والعملاني.

تعتبر دولة إسرائيل أن "حماس" هي المسؤولة عن العلاقات العسكرية بينها وبين قطاع غزة. وفي الماضي أجرت

مفاوضات غير مباشرة، وعندما خاضت قتالاً معها، كانت الحركة هي المسؤولة عن بدء العملية عسكرية، وعن إنهائها. لقد كان لدينا عنوان واحد لخوض قتال من أجل الردع: "حماس."

بعد التمييز بين "حماس" و"الجهاد الإسلامي" خلال عملية "الحزام الأسود"، بدأ عهد استراتيجي جديد. ويُطرح هنا السؤال: هل يدرك متّخذو القرارات ذلك، ومَن يفهم ذلك من بين أعضاء المجلس الوزاري المصغر، من دون التحدث عن أعضاء الكنيست؟ وبغضّ النظر عن النظرة الرسمية لدى متّخذي القرارات الاستراتيجية، هل التمييز بين "حماس" و"الجهاد" في تحمُّل المسؤولية عن عمليات عدائية أمر صحيح؟

في رأيي، عملية "الحزام الأسود" و"مطلع الفجر" تسببتا بضرر استراتيجي. أولاً، عقّدنا أساس الردع بإضافة عنصر إضافي. ثانياً، رفعنا عن "حماس" المسؤولية عن العمليات العدائية التي تجري من القطاع، وبهذه الطريقة، سهّلنا على عدونا الأساسي حرية التحرك ضدنا. تستطيع "حماس" اليوم استخدام "الجهاد" ضدنا، من دون تحمُّل تبعات ذلك. ويمكنها إزعاجنا بإطلاق النار وإطالة المدى الزمني بين العمليات الأساسية التي تخوضها ضدنا. عندما ننظر إلى ما جرى في "بزوغ الفجر"، نجد أنه في عملية "حارس الأسوار"، جرى ردع "حماس" بقوة، وبعدها كان من الصعب عليها بدء حرب ضدنا، لكنها تحرّض "الجهاد الإسلامي" ضدنا، ولا تتحرك فعلاً على الأرض لكبحه. والنتيجة أن الوقت الذي يفصل بين العمليات أصبح أقصر. وجنوب البلد يتعرض لضربات متتالية، ولدى "حماس" وقت أطول لبناء قوتها من أجل الصراع الأساسي.

* * *

"هآرتس": أردوغان معيداً علاقاته مع إسرائيل: نأمل بجعل تركيا محطة لتوزيع الغاز إلى أوروبا

بقلم تسفي برئيل

ترجمة: القدس العربي

قبل نهاية أيلول وبداية تشرين الأول ستنتهي عملية تعيين كبار الكادر الدبلوماسي في تركيا، وسيأتي سفير تركي جديد إلى إسرائيل. حسب معرفتنا، يتنافس على هذا المنصب ثلاثة مرشحين، والقرار المبدئي هو تعيين شخص مهني مخضرم في وزارة الخارجية التركية. "سيكون سفيراً على دراية بالمنطقة ومنظومة العلاقات المعقدة بين تركيا وإسرائيل"، قال للصحيفة مصدر رفيع في وزارة الخارجية التركية.

"الهدف هو وضع مضمون حقيقي في التطبيع الجديد الذي اهتز قبل 12 سنة تقريباً"، أضاف هذا المصدر. في كانون الأول 2020 تسرب اسم مرشح لمنصب السفير وهو أولوتاش أفق، الذي كان رئيس معهد الأبحاث "سيتا"، بل وتعلم في الجامعة العبرية. وكان سيأتي إلى إسرائيل في آذار 2021، لكن تأجل تعيينه بسبب

معارضة إسرائيل على خلفية تصريحاته المناهضة لإسرائيل. وساهمت الانتخابات الإسرائيلية في هذا التأجيل، بالأساس معارضة يئير لبيد الذي كان وزير الخارجية في حينه لتسريع عملية التطبيع.

بعد ذلك، غير لبيد موقفه. الالتقاء في حزيران مع نظيره مولود جاوش في مؤتمر في أنطاليا والتعاون الوثيق بين الاستخبارات الإسرائيلية في قضية محاولات تنفيذ عمليات إيرانية ضد إسرائيليين، وحتى قبل ذلك التقاء المصالح بين تركيا وإسرائيل في الحرب في ناغورنو قره باغ، التي ساعدت فيها الدولتان أذربيجان في حربها ضد أرمينيا في نهاية 2020، ساهمت أيضاً في "إعادة النظر" في سياسة إسرائيل تجاه تركيا.

استئناف العلاقات مع إسرائيل لم يغلق بعدُ دائرة تصالح تركيا مع دول المنطقة. فمصر ما زالت تسير ببطء ولا تسارع إلى مصافحة اردوغان، رغم أن وفوداً دبلوماسية ومهنية رفيعة المستوى من الدولتين وضعت الأسس لاستئناف العلاقات، وفي الآونة الأخيرة تحولت تركيا إلى مستوردة الغاز الكبرى من مصر. تأمل تركيا بأن يؤدي استئناف العلاقات مع إسرائيل في الفترة القريبة إلى علاقات كاملة مع مصر وإلى تجسيد طموحات أردوغان في تحويل تركيا إلى مركز تسويق دولي للغاز من الشرق الأوسط إلى أوروبا.

بعد أن غيرت واشنطن موقفها من أنبوب الغاز بين إسرائيل وقبرص واليونان وبين أوروبا، بدا الخيار الواقعي هو إقامة أنبوب بين إسرائيل وتركيا، والربط بواسطته أيضاً الغاز من مصر. وبالتالي، تحويله إلى محطة الغاز الأهم التي تطرح البديل عن الغاز الروسي.

مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، دفعت تركيا بالعملة السياسية المؤلمة عندما قررت إبعاد نشطاء كبار لحماس من أراضيها، وأوضحت لقيادة الحركة بأنها لن تسمح بأي نشاطات سياسية، وبالأحرى عسكرية، للمنظمة على أراضيها. في الوقت نفسه، عرضت تركيا خدماتها لإعمار قطاع غزة، وقد تنضم إلى الدول المانحة التي تحاول إسرائيل تجنيدها لتمويل المشاريع الاقتصادية في القطاع. حسب مصدر سياسي في إسرائيل، فإن "تركيا يمكنها إقناع قطر على إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وسيكون مبرر ذلك الحاجة إلى مساعدة الفلسطينيين في القطاع، وليسوا هم فقط".

تبنت تركيا من جديد سياسة "صفر مشاكل مع الجيران" التي طرحت للمرة الأولى في 2002، بعد فوز حزب العدالة والتنمية بشكل حاسم في الانتخابات. وأوضح البروفيسور التركي واضع هذه النظرية أحمد داود أوغلو، أنه خلافاً للماضي الذي كانت فيه تركيا غارقة في عداء وصراعات مع دول مجاورة مثل سوريا وإيران، إلا أنها تنوي ترسيخ نفسها كجسر ووسيط بين الشرق والغرب. وبناء على ذلك، هي ملزمة بتحسين علاقاتها

مع جيرانها أولاً. في الأيام التالية، تم تعيين داود أوغلو رئيساً للحكومة في تركيا، وقد استقال في العام 2016 على خلفية خلافات عميقة بينه وبين أردوغان، وبسبب معارضته لما تبين أنه حكم فردي للرئيس.

لم يبق الكثير من هذه النظرية؛ ففي العام 2010 تم قطع العلاقات بين تركيا وإسرائيل بشكل كامل عقب قضية الأسطول الذاهب لغزة. بعد سنة، قطعت تركيا علاقاتها مع سوريا بسبب المذابح التي نفذها الأسد ضد أبناء شعبه منذ العام 2011. وبعد سنة ونصف من ذلك، تم قطع العلاقات بين أنقرة والقاهرة بعد أن قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بعزل واعتقال الرئيس المنتخب محمد مرسي، رجل الإخوان المسلمين، وتلقى هجمات لفظية شديدة من أردوغان، الذي رفض الاعتراف بشرعية الرئيس السيسي. السعودية والإمارات والبحرين اعتبرت تركيا "تهديداً خطيراً"، أكثر خطورة من التهديد الإيراني، حسب تعبير سفير الإمارات في واشنطن. قطر الوحيدة من بين دول الخليج التي واصلت علاقاتها مع تركيا.

في الوقت نفسه، تدهورت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي. في البداية على خلفية المس المنهجي بحقوق الإنسان وقمع حرية التعبير والصراع العنيف ضد الأكراد في تركيا، ثم بسبب التنقيب عن الغاز الذي قامت به تركيا في شرق البحر المتوسط، في المنطقة التي تدّعي قبرص واليونان الملكية عليها. اتفاق اللاجئين الذي تم توقيعه بين تركيا والاتحاد الأوروبي في 2016، والذي بحسبه ستقوم تركيا بوقف تيار اللاجئين السوريين الذين يدخلون عبرها إلى أوروبا مقابل 6 مليارات يورو تقريباً والتي ستحصل عليها من الاتحاد والإعفاء من تأشيرات الدخول للمواطنين الأتراك، لم يعمل على إزالة التوتر بين الطرفين. إعفاء تأشيرات الدخول لم ينفذ، وتركيا تواصل اتهام الدول الأوروبية بـ"تشجيع إرهاب الأكراد" وتهدد بين حين وآخر بخرق اتفاق اللاجئين كأداة ضغط. ولم يبق شيء إلا وكتب حول اشمئزاز الرئيس الأمريكي جو بايدن، من أردوغان.

قرر أردوغان كسر هذا العزل عندما تدهورت تركيا نحو أزمة اقتصادية عميقة، كانت بدايتها في 2018. فقد اضطر إلى الانتظار حتى كانون الثاني 2021، عندها قررت دول الخليج برئاسة السعودية رفع الحصار والعقوبات التي فرضت على قطر، ومصر التي استمرت ثلاث سنوات، قبل أن كان بالإمكان تمهيد طريقه إلى دول الخليج. التعاون الوثيق بين تركيا وقطر، سواء في منظومة العلاقات بينهما أو في الحرب في ليبيا، وضع تركيا إلى جانب "أعداء دول الخليج".

كانت الإمارات الدولة الأولى التي قررت استئناف العلاقات مع تركيا، رغم أن أردوغان هاجم توقيعها على اتفاقات التطبيع مع إسرائيل بشدة، بل وهدد بإعادة السفير منها. بعد ذلك، بدأ بدراسة الوضع في إسرائيل ومصر، وكان نجاحه المهم استئناف علاقات تركيا مع السعودية في نيسان الماضي، مقابل إغلاق ملف

التحقيق في قتل الصحافي جمال خاشقجي ونقل استمرار المحاكمة إلى السعودية. حصل أردوغان من الدولتين الخليجيتين على الالتزام باستثمارات بمليارات الدولارات، الأمر الذي سيساعد على تحسين الوضع الاقتصادي في تركيا، التي تجد صعوبة في إعادة ترميمه.

بعد سنة، ستجرى الانتخابات الرئاسية في تركيا، وحتى ذلك الحين فإن أردوغان ملزم بأن يعرض إنجازات اقتصادية على خلفية الاحتجاج والغضب في تركيا. شبكة العلاقات السياسية – الاقتصادية الداعمة مع دول المنطقة هي الورقة التي سيحاول أردوغان من خلالها ضمان استمرار حكمه، الذي مر عليه حتى الآن 20 سنة.

* * *

"هآرتس": بعد "لغم عباس" و"صمت المستشار".. إسرائيل: ماذا عن الالتزام الألماني؟

بقلم عوفر اديرت

المستشار الألماني شولتس فشل في الاختبار النهائي الذي وضع أمامه في ملعبه البيتي. عندما تحدث الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، في مكتب المستشار في برلين عن "خمسين كارثة" ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين، التزم صمت. العدسات وجهت إلى وجهه على أمل أن تستخرج منه إدانة، استنكار، أو على الأقل وجهاً حامضاً. ولكنه وقف بصمت.

"عار في مكتب المستشار"، "فضيحة لاسامية ضخمة"، هكذا انتقدته الصحيفة المشهورة في ألمانيا "بيلد". "كيف استطاع المستشار أن يصمت؟"، تساءل موقع صحيفة "دير شبيغل" الأسبوعية. "الخطاب المقرف الذي سمع في مكتب المستشار"، هكذا قام بتحديه أحد خصومه السياسيين بشكل مستفز. الإدانة التي نشرها شولتس بتأخير واضح على حسابه عبر تويتر لم تساعد. بالعكس، اعتبرت رفع عتب.

دخل شولتس الآن في كتب التاريخ الألماني لأنه خرق بصمته المدوي ما وصف في "بارلينر تسايتون"، وهي صحيفة ألمانية مشهورة، بـ"الالتزام بالمسألة السياسية في سياسة ألمانيا"، أي التزام ألمانيا غير المتسامح – العابر للحدود الحزبية والسياسية – بتقديس الكارثة وتحمل المسؤولية بشكل كامل وحصري عن جرائم النازيين والتنصل منها وعدم السماح لأحد بإنكار الكارثة على مختلف صورها.

لفهم القصة يجب العودة إلى العام 1965، وهو العام الذي أقيمت فيه العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين إسرائيل وألمانيا الغربية. منذ ذلك الحين وحتى الآن، من المعتاد الحديث عن "ألمانيا الأخرى"، التي حلت محل

ألمانيا النازية. نفس هذه ألمانيا الأخرى تحولت بعد ذلك إلى أحد الحلفاء الأكبر لإسرائيل. تم تحسين هذه الصورة خلال عشرات السنين من قبل زعماء في الطرفين، حيث أعلن الألمان التزامهم التاريخي بالشعب اليهودي، وكجزء من ذلك الالتزام بوجود وأمن دولة اليهود، وهي دولة إسرائيل. صفقات شراء الغواصات وغض نظر ألمانيا عن أنها يمكن أن تحمل رؤوساً نووية، ليست سوى مثال على ذلك.

المستشارة الألمانية السابقة انغيلا ميركل، التي مثلت هذه الرؤية خير تمثيل، قامت بتهدئة الإسرائيليين في وسط أوروبا، المليء بالكراهية المتقدة لإسرائيل، وأحياناً لليهود، فللإسرائيليين من يستندون إليه. ولكن هذه السياسة، التي ما زالت حاكمة بشكل رسمي حتى لو كان هناك على الأرض تيارات مختلفة كلياً منذ سنين، هي سياسة إشكالية وتصطدم مع قيم أخرى تؤيدها ألمانيا الحديثة. تقف على رأسها التجربة، الإشكالية بحد ذاتها، لعرض ألمانيا كبوصلة أخلاقية محبة للسلام والتي تقف إلى جانب المضطهدين على أشكالهم والتي تلتزم بحقوق الإنسان.

لكن الحقيقة أن "العلاقات الخاصة" بين الدول لم تمنع ألمانيا والألمان من جميع شرائح المجتمع من توجيه انتقاد لاذع لإسرائيل وإظهار بعض مظاهر اللاسامية أو التعاطف مع أعداء إسرائيل وكارهيها. في السابق، كان هناك من رفعوا حواجبهم استغراباً إزاء نقد ألمانيا لسياسة إسرائيل في "المناطق" [الضفة الغربية]، لا سيما نقدها لتوسيع البناء في المستوطنات. كان هناك من اعتقدوا بأن على ألمانيا تأييد إسرائيل بعين مغمضة وإلى الأبد، وأنه لا يحق لها انتقادها بأي شكل من الأشكال، حتى عندما يكون هذا النقد مطلوباً وحتى إذا جاء من أجزاء واسعة في إسرائيل نفسها.

هكذا كان الأمر على سبيل المثال في 2017 عندما قارن وزير الخارجية الألماني في حينه، زيغمر غبرئيل بين سياسة إسرائيل في المناطق وبين الأبرتهايد في جنوب إفريقيا. أقواله أثارت الغضب الشديد، سواء في إسرائيل أو في قسم من المجتمع الألماني. ولكنها لم تكن زلة لسان. فقد قال أموراً مشابهة في 2012 بعد زيارته كرئيس للحزب، إلى الخليل. نقده لإسرائيل أثار غضب رئيس الحكومة في حينه بنيامين نتنياهو. وفي 2017 قام نتنياهو بإلغاء لقاء له مع غبرئيل في القدس في الدقيقة التسعين، بعد أن قرر الوزير أن يلتقي مع ممثلي "نحطم الصمت" و"بتسيلم"، ولم يوافق على طلبه إلغاء هذه اللقاءات.

أن يقف زعماء ألمانيا إلى جانب إسرائيل في جميع الظروف ليس طموحاً واقعياً. مسؤولية الألمان عن القضاء على الشعب اليهودي وعن إعادة انبعاثه في إسرائيل، التي تمثلت بدفع التعويضات، لم تعد ختماً مطاطياً تلزمهم بالوقوف بصمت إزاء أي قرار أو أي تصريح إسرائيلي. إضافة إلى ذلك، ثمة قيم مثل حرية التعبير

وحرية الفرد تسمح لمسلمين متطرفين بالهتاف في مركز برلين "الموت لإسرائيل"، ولأحزاب لاسامية بدخول البرلمان. يبدو أن الخصوصية والمرة الوحيدة التي لا تتكرر للكارثة بقيت مثل أثر أخير، حتى لو كان ضعيفاً ومهتزاً ومشوشاً بحد ذاته، للالتزام الألماني تجاه إسرائيل. ومن وجهة النظر الألمانية، لمواجهة الوصمة السوداء من الماضي. هذا هو سبب الغضب الشديد الموجه الآن لشولتس، الذي شق تصدعات في هذا الالتزام بصورة غير متعمدة.

لا شك أن عباس بسلوكه المحدد والخالي من المشاعر في برلين حقق بالضبط عكس ما كان يمكنه أن يحققه لو اختار كلماته بدقة. لا خلاف على أن جنوداً إسرائيليين ارتكبوا مذبحة في كفر قاسم في 1956، التي ذكرها في أقواله، ضد نحو خمسين عربياً، ولكن لم تكن هناك حاجة إلى كلمة كارثة لوصف خطورتها. بالأحرى، فيما يتعلق بالطنطورة، ما زال هناك نقاش مشتعل بين الباحثين بخصوص ما حدث بالضبط، أثناء محاربة إسرائيل على وجودها في 1948.

لو أراد عباس أن يوجه الأنظار إلى معاناة الفلسطينيين، بالذات في مركز برلين، التي كلها يقدس معاناة اليهود في الكارثة، كان من الأفضل أن يبتعد عن هذا اللغم. مثلاً، كان يمكنه القول بأنه بالتحديد بسبب جرائم النازيين في الكارثة، كان على إسرائيل التصرف بكامل الحساسية تجاه معاناة الشعوب الأخرى، هذه الجملة، حتى الناجين من الكارثة، سيوافقون عليها. من ناحية أخرى، ربما لم يهم عباس النقد الذي وجه له في ألمانيا وفي أرجاء العالم، وأن أقواله وجهت بالأساس للفلسطينيين. ربما أنه تحدث من أعماق قلبه دون أن يراقب نفسه. على أي حال، يبدو أنه وبدون قصد، تسبب بوجع رأس كبير لمستضيفيه الألمان.

يجب الإشارة هنا إلى أمر آخر. قال عباس أقواله البائسة عندما سئل إذا كان يوافق على إدانة مذبحة الرياضيين الإسرائيليين في ميونيخ بمناسبة الذكرى الخمسين على حدوثها. حتى في هذه الحالة تتحمل ألمانيا مسؤولية كبيرة. ولكن خلافاً للكارثة، ما زالت في هذه المسألة بعيدة عن الاعتراف بمسؤوليتها. ومثلما كشفت وثائق الأرشيف في السنوات الأخيرة، مشاركة ألمانيا في قتل الرياضيين لم تقتصر على حدوثها في ميونيخ. إلى جانب مشكلات الحماية، التي وصفت أحيانا بأنها شكلية ولكن فعلياً كان هناك إخفاقات استخبارية بدرجة كبيرة، قلائل يعرفون أن ألمانيا تصرفت عمداً بتسامح وحتى بتعاطف مع الإرهابيين الفلسطينيين في ذلك الهجوم. وقد فعلت ذلك لإبعاد نفسها عن النزاع في الشرق الأوسط والحصول على الهدوء في شوارعها.

إن صمت شولتس خطير بنفس القدر، لكن حقيقة أن هذا حدث بشكل علني أمام العدسات وفي بث مباشر، تجعل الكثير من الألمان الآن يتحركون بحرج، على الأقل لجزء منهم كان من الأفضل لو أنهم هزوا الرأس موافقة من وراء أبواب مغلقة، وأدان هذه الأقوال تجاه الخارج.

* * *

"هآرتس": مكتب الرئيس الفلسطيني بعد الـ"50 كارثة": لم يتنكر لخصوصية ما حل باليهود

بقلم جاكي خوري وآخرين

أوضح مكتب الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، أقواله في المؤتمر الصحافي الذي عقد في برلين حول "الخمسين كارثة" التي نفذتها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وقال بأنه لم يكن ينوي "التنكر لخصوصية الكارثة". المستشار الألماني، أولف شولتس، الذي وقف بجانب عباس عند إلقاء خطابه ولم يرد على أقواله في وقتها، قال بأنه "اشمأز من الأقوال الفضائحية للرئيس الفلسطيني محمود عباس".

في بيان عباس كتب أن "الكارثة هي الجريمة النكراء في التاريخ الحديث. ونحن ندينها بكل لسان. الجرائم التي كان يقصدها الرئيس هي المذابح التي نفذها الجيش الإسرائيلي منذ النكبة والتي لم تتوقف حتى الآن". وقال شولتس: "بالنسبة لنا بشكل خاص نحن الألمان، فإن أي مقارنة مع الكارثة هي أمر غير محتمل وغير مقبول. أنا أدين أي محاولة لإنكار جرائم الكارثة". تحدث رئيس الحكومة يئير لبيد، أمس، مع الوزير الفلسطيني حسين الشيخ، وعبر عن احتجاجه على هذه الأقوال. ووزير الدفاع بني غانتس طلب من عباس التنصل من أقواله. مصدر فلسطيني رفيع قال للصحيفة بأن قرار نشر التوضيح اتُّخذ أول أمس ليلاً بالتشاور مع المكتب، بدون طلب من جهات خارجية كثيرة، من بينها الاتحاد الأوروبي، لكنه لم يتطرق إلى طلب غانتس.

في المؤتمر الصحافي الذي عقد في برلين مع شولتس، قال عباس إن "إسرائيل نفذت 50 كارثة ضد الفلسطينيين على مدى السنين. إسرائيل نفذت 50 مذبحة في 50 مكاناً فلسطينياً منذ العام 1947 وحتى الآن"، كان هذا الرد على سؤال إذا كان يظهر الأسف على مذبحة الرياضيين الإسرائيليين في الألعاب الأولمبية في ميونيخ التي نفذها إرهابيون فلسطينيون. وعقب هذه الأقوال، استدعى مكتب المستشار المندوب الفلسطيني في ألمانيا لإجراء محادثات معه.

وقال لبيد أمس عن أقوال عباس بأنها "ليست عاراً أخلاقياً فحسب، بل تشويه فظيع. ستة ملايين يهودي قتلوا في الكارثة، 1.5 مليون طفل يهودي قتلوا. لن يغفر له التاريخ". وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية بأن تصريح لبيد "بائس وكاذب. وهناك محاولة للدفاع عن الرواية الكاذبة التي تحاول إسرائيل تسويقها من أجل

أن تخدع العالم فيما يتعلق بالنزاع والتاريخ والجغرافيا. هذا يثبت بأنه لا يوجد لدولة الاحتلال أي رغبة في الاعتذار عن الجرائم التي نفذتها العصابات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، التي تواصل بواسطتها تنفيذ هذه الجرائم ضد الفلسطينيين حتى في هذه الأثناء".

غانتس، الذي التقى مع عباس عدة مرات في السنة الماضية، كتب بأن "أقوال الرئيس الفلسطيني كاذبة ومشينة. وهي محاولة لتشويه وإعادة كتابة التاريخ". لقد رفض نقداً وجهه للقاء الاثنين، وزراء وأعضاء في الكنيست. وكتب أن "من لا يتحمل المسؤولية عن حياة مواطني إسرائيل وجنود الجيش فالأفضل ألا يوجه المواعظ بشأن لقاءات منعت وتمنع التصعيد القادم". رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت كتب: "بصفتي رئيس حكومة، لم أوافق على الالتقاء مع أبو مازن أو الدفع قدماً بأي مفاوضات سياسية معه، حتى أمام ضغوط داخلية وخارجية. "شريك" ينكر الكارثة ليس بشريك". وزير المالية، افيغدور ليبرمان، كتب على تويتر بأن "عباس منكر للكارثة وعدو لدود لدولة إسرائيل". وقد طلب من لبيد وغانتس "وقف إعطاء الشرعية له والالتقاء والتحدث معه". وزير الداخلية ايليت شكيد، كتبت على تويتر بأن "عباس يحارب جنود الجيش الإسرائيلي في لاهاي، وينفي الكارثة في ألمانيا. لا يجب أن نعطيه الشرعية. وبالتأكيد عدم دعوته إلى رأس العين".

رئيس "يد واسم"، داني ديان، قال إن "أقوال عباس مشينة وتبعث على الاشمئزاز". المبعوثة الأمريكية لمحاربة اللاسامية، دفورا لفشتات، كتبت أمس في حسابها في تويتر بأن "ادعاء عباس بأن إسرائيل نفذت خمسين كارثة غير مقبول. وتشويه الكارثة قد تكون له تداعيات خطيرة ويشكل وقوداً للاسامية".

في المؤتمر الصحافي أول أمس، ظهر المستشار وهو يتحرك بعدم راحة عند سماع أقوال عباس. لم يرد على الفور. وبسبب ذلك، تعرض للنقد من دولته. بعد ذلك، تنصل من هذه الأقوال وقال لصحيفة "بيلد" بأنه "بشكل خاص بالنسبة لنا نحن الألمان، فإن أي مقارنة مع الكارثة هي أمر غير محتمل وغير مقبول".

فريدريخ ميرتس، رئيس المعارضة في الحزب المسيحي الديمقراطي، هاجم شولتس وقال إنه "كان عليه الوقوف ضد الرئيس الفلسطيني ويطلب منه مغادرة المكان". تعرض شولتس للنقد أيضاً من السياسي ارمين لاشت، الذي تنافس أمامه في الانتخابات الفيدرالية قبل سنة تقريباً، قال إن "عباس كان يمكنه الحصول على تعاطف الجمهور لو اعتذر عن الهجوم الإرهابي، لكنه بدلاً من ذلك اختار إلقاء "الخطاب الأكثر رفضاً".

* * *

"إسرائيل اليوم" : القدوة: قيادة السلطة فاسدة ونحذر من "المرشح المفضل" والضفة على شفا الانهيار

بقلم دانا بن شمعون

معارك الخلافة داخل السلطة الفلسطينية تحتدم، ويبدو أنها لا تنطوي على لحظات راحة لرئيس السلطة أبو مازن، الذي يواصل التورط مع مسؤولين كبار داخل حركة فتح ويجمع لنفسه أعداءً سياسيين.

مسؤول فتح الكبير، ناصر القدوة، ابن أخت ياسر عرفات ومن شغل منصب السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة على مدى نحو 20 سنة، يهاجم بحدة في مقابلة مع "إسرائيل اليوم" قيادة السلطة الفلسطينية ورئيسها. الدم الفاسد الذي يضخ بين الزعيمين يرتبط بقرار أبو مازن إبعاد القدوة عن صفوف حركة فتح بعد أن أقام الأخير قائمة مستقلة عن القائمة الموحدة لحركة فتح قبيل الانتخابات التي أعلن عنها أبو مازن في السنة الماضية وألغيت في هذه الأثناء.

يعد القدوة اليوم أحد أكثر الناقدين حدة لأبو مازن. قبل بضعة أسابيع، أطلق "مبادرة الإنقاذ الوطني"، وثيقة فيها خطة تدعو إلى تغيير عميق وواسع في الساحة السياسية الفلسطينية. عملياً، هي خطوة تهدف إلى خلق نزع الشرعية عن حقوق أبو مازن وتشجيع العصيان المدني ضده.

يتحدث القدوة علناً عن الفساد المستشري في السلطة الفلسطينية، ويقف ضد الحكم الفردي لأبو مازن. "لا توجد عندنا قوانين. كل يفعل ما يشاء، بخاصة القيادة الحاكمة، ويوجد فساد كبير في السلطة".

عن التعيينات الأخيرة التي أجراها أبو مازن، بما فيها ترفيع الوزير حسين الشيخ إلى منصب أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، قال القدوة: "كل هذا سيطير في الهواء في غضون 24 ساعة. لا أريد التحدث عن أشخاص محددين وأسماء، لكن كي يقود أحد ما الشعب الفلسطيني فيجب أن تكون له خبرات تؤهله للمنصب. عندما يؤتى بأحد ما ليست فيه هذه الصفات، فهذه تجارة. لا مفر من صناديق الاقتراع. كل شخص يأتي إلى الحكم يجب أن تكون له شرعية. هذه التعيينات التي يجريها أبو مازن هي على الرمال. قيادتنا في وضع شلل، موت دماغي. نحن اليوم في وضع يقرر فيه أبو مازن كل شيء".

في مسألة اليوم التالي لأبو مازن، حذر القدوة من محاولة إسرائيل فرض "المرشح المفضل" عندها لرئاسة القيادة الفلسطينية. "إذا ما فرضت إسرائيل على الشعب الفلسطيني شخصية معينة، فهذا سيؤدي إلى الفوضى. لن يقبل الشعب".

كما أن القدوة يحذر من انفجار في الشارع الفلسطيني في ضوء الوضع القائم. "بصفتي ابناً لهذا الشعب، أرى بأن هناك استياء كبيراً من الوضع. ومن السياسة الإسرائيلية أيضاً. ثمة غضب يريد أن ينفجر في وجه

إسرائيل وفي وجه القيادة الفلسطينية الحاكمة، إضافة إلى الفوضى الأمنية الموجودة في نابلس وجنين وفي المدن الفلسطينية. الوضع الفلسطيني على شفا الانهيار"، يحذر القدوة.

* * *

الكشف عن وثيقة لاستغلال لابيد منصبه لإبرازه وتمييزه في حملته الانتخابية

ترجمة : شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

نشرت القناة ال12 العبرية مساء أمس (الخميس) وثيقة تثبت استغلال رئيس وزراء العدو يائير لابيد منصبه لإبرازه وتمييزه في حملته الانتخابية. وتضمنت الوثيقة إجراءات صاغها مستشارو لابيد في مكتب رئاسة وزراء -وهم موظفون حكوميون- لتسليط الضوء عليه وتمييزه خلال الانتخابات. وقد تم إيداع الوثيقة في مكتب الأمانة العامة للحكومة بعد أيام قليلة من زيارة لابيد سجن عوفر، تحت عنوان "الحملة": أماكن لم يزرها رئيس الوزراء منذ عام 2006.

الهدف من وراء الوثيقة هو تقديم رئيس الوزراء لابيد كشخص يقوم بأشياء بطريقة مختلفة عن سابقه؛ بهدف إيجاد مادة لوسائل الإعلام وتعزيز صورته كشخص عنده رؤية وفكر سياسي. وقد كتبت الوثيقة بناء على نقاشات مع قدامى الموظفين في قسم الزيارات والجولات في مكتب رئيس الوزراء، وهي مقسمة إلى عدة مواضيع: مثلا قسم يدعم مجتمع المثليين، وتكشف الوثيقة أن نتنياهو لم يزر مركزا للشواذ جنسيا منذ الهجوم على" بار نوعر"، وذكرت الوثيقة: "لا يوجد ذكر لزيارة أخرى من قبل رئيس الوزراء السابق نتنياهو أو رئيس وزراء آخر في هيئة مرتبطة بمجتمع بالشواذ"، وتمت كتابة توصية في الوثيقة: "زيارة شباب من مجتمع الشواذ في المركز الحضري لمجتمع الشواذ في تل أبيب". وفيما يتعلق بالصحة النفسية أيضاً، جاء في الوثيقة: "لا يوجد ذكر لزيارة رئيس الوزراء إلى مركز للصحة العقلية، على سبيل المثال: "مستشفى ايرابنيل". كما ذكر في التوصية الحديث مع الطاقم الطبي والمرضى الذين يخضعون للعلاج. أما بالنسبة لجولات الكيبوتسات، فقد ورد في الوثيقة أن نتنياهو لم يكن يميل إلى زيارة الكيبوتسات، وأوصى الفريق بزيارتها، وأضافوا هذه المرة أيضًا ملاحظة: النظر فيما إذا كان هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله في ضوء الإصلاح (الزراعي) ".

وحسب الوثيقة فإنه مع بداية العام الدراسي، من الممكن أن يكون الموقع الذي سيختاره لابيد هذه المرة مختلفًا عن روضة أطفال أو مدرسة، قد يكون دور الحضانة.

التوصية:" افعلوا ذلك إذا كان بإمكانك إنشاء محتوى مثير للاهتمام هناك ".

وحسب القناة 12 لم يكن لابيد أول من استخدم منصب رئيس الوزراء في حملته الانتخابية، لكنه أول من طرحه في التداول الداخلي تحت عنوان: "الحملة". ورد مكتب لابيد: "بعد سنوات من الإهمال، أراد الفريق القيام بعمل شامل وزيارة الأماكن التي تم إهمالها ونسيانها، ومعالجة المشاكل الصعبة للمجتمع الإسرائيلي. الوثيقة ترسم صورة قاتمة بأن هناك أماكن لم تكن مهمة بما يكفي ليذهب إليها رئيس الوزراء وهذا أمر مؤسف للغاية". أما الليكود فقال: "الليكود يقدم التماسا عاجلا إلى لجنة الانتخابات والمستشار القانوني للحكومة والمستشار القانوني لمكتب رئيس الوزراء، يطالب بوقف فوري لاستخدام لابيد لأموال الدولة لأغراض سياسية لحملته الانتخابية".

* * *

i24news: الانتخابات الاسرائيلية: غانتس يزداد قوة بعد انضمام آيزنكوت قوة ولابيد يحافظ على قوته

رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت زاد الحزب الذي يقوده بيني غانتس وجدعون ساعر قوة تساوي مقعدين.

ما زال هناك 74 يوما على موعد الانتخابات الاسرائيلية، لكن بحسب استطلاع اجرته صحيفة معاريف، لا يوجد حسم حتى الآن بين الكتل القائمة والتحالفات . وعليه ما زالت كتلة نتنياهو لا تصل إلى العدد المتوقع وهو 61 مقعدًا، لكن في نفس الوقت كتلة خصومه لا تقترب أيضًا من العدد المطلوب. وبحسب الاستطلاع الذي أجراه مناحيم لازار، مدير معهد "بانيل بوليتيكس"، فإن رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت زاد الحزب الذي يقوده بيني غانتس وجدعون ساعر قوة تساوي مقعدين. كما تظهر بيانات الاستطلاع أن انقسام القائمة الصهيونية الدينية يعود بالفائدة على "عوتسما يهوديت" بقيادة إيتامار بن جابر الذي حصل على 7 نواب. في المقابل، حصلت الصهيونية الدينية على 5 مقاعد فقط، بعد أن حصل الحزب قبل الانقسام على 10 مقاعد.

هذا الانقسام يضعف حزبي الليكود وشاس، بعض ناخبيهم يتجهون لدعم عوتسما يهوديت مما قد يؤثر على معسكر اليمين ونتنياهو في حال عدم اجتياز حزب الصهيونية الدينية نسبة الحسم . وبهذا تحصل كتلة تحالف نتنياهو على 59 مقعدا، اما معسكر لابيد، الذي لديه ادعاءاته الخاصة بتشكيل الحكومة المقبلة، يحصل على 55 مقعدًا ليبقى الأمر متعلقًا بالقائمة المشتركة التي تحصل على ستة مقاعد والتي قد تغيّر الصورة تمامًا في حال اوصت على لابيد لتشكيل الحكومة المقبلة.

* * *

استطلاع: المأزق السياسي باق و انتخابات الكنيست لم تُحسم

تحرير :بلال ضاهر. موقع عرب 48

لم تُحدث الاصطفافات الحزبية التي طرأت الأسبوع الحالي تمهيدا لانتخابات الكنيست حسما واضحا، بحسب الاستطلاع الأسبوعي الذي نشرته صحيفة "معاريف" اليوم، الجمعة. وبعد إعلان رئيس حزب "عوتسما يهوديت" الذي انبثق عن حركة "كاخ" الفاشية، برئاسة عضو الكنيست إيتمار بن غفير، عن كتلة الصيونية الدينية، وانضمام رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، غادي آيزنكوت، إلى قائمة "كاحول لافان – تيكفا حداشا" وتشكيل قائمة "المعسكر الوطني"، لم يحدث حلا في المأزق السياسي باتجاه قدرة أي من الكعسكرين على تشكيل حكومة بعد الانتخابات التي ستجري في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

ولو جرت الانتخابات الآن، لحصل معسكر أحزاب اليمين والحريديين بقيادة بنيامين نتنياهو على 59 مقعدا في الكنيست، موزعة كالتالي: الليكود يتراجع إلى 32 مقعدا، شاس 8 مقاعد، "يهدوت هتوراة" 7 مقاعد، "عوتسما يهوديت" برئاسة بن غفير تحصل على 7 مقاعد، والصهيونية الدينية برئاسة عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش تحصل على 5 مقاعد. وبحسب الاستطلاع، فإن الليكود خسر مقعدا في الاستطلاع الحالي لصالح بن غفير. وحصل معسكر الأحزاب التي تتشكل منها الحكومة الحالية على55 مقعدا: "يش عتيد" 25 مقعدا، "المعسكر الوطني" 12 مقعدا (ما يعني أن انضمام آيزنكوت لم يؤثر تقريبا على قوة هذه القائمة التي يقودها وزير الأمن، بيني غانتس)، حزب العمل 5 مقاعد، "يسرائيل بيتينو" 5 مقاعد، ميرتس 4 مقاعد، القائمة الموحدة 4 مقاعد. وخسر حزب العمل في الاستطلاع الحالي مقعدين لصالح "يش عتيد" وميرتس، الذي لم يتجاوز نسبة الحسم في الاستطلاع السابق. وحصلت القائمة المشتركة على 6 مقاعد في هذا الاستطلاع. ولم تتجاوز قائمة "الروح الصهيونية"، برئاسة وزيرة الداخلية أييليت شاكيد، نسبة الحسم.

* * *

تقارير

موقع زمان إسرائيل: كم تكلفة "القتال في غزة"؟

بقلم تاني غولدشتاين

ترجمة: شبكة الهدهد للشئون الإسرائيلية

كم يكلفنا هذا؟ وهذا أيضًا سبب لارتفاع تكاليف المعيشة: جولات القتال الـ 13 بين "إسرائيل" وغزة، وإطلاق النار بين الجولات التي استمرت 21 عامًا كلَّفت "إسرائيل" مبالغ ضخمة (ذخيرة، وقود، أضرار في الممتلكات،

فقدان العمل، الأضرار التي لحقت بالأعمال والمنتج، وتحسين الجدران والقبة الحديدية والمزايا لسكان الغلاف) تُهلك جبال من المال، والمعلومات المقدمة أو المسربة تكشف عن تكلفة إجمالية تقارب 60 مليار شيكل – وما زالت عدة مليارات أخرى مجهولة.

ينظر الجمهور "الإسرائيلي" إلى عملية "بزوغ الفجر" على أنها ناجحة، على الأقل حسب التقارير والتحليلات في وسائل الإعلام الرسمية؛ لأنها شهدت تصفية كبار قادة الجهاد الإسلامي ودون مواجهة مع حماس وأنها استمرت ثلاثة أيام فقط، ولم يُقتل فيها أي "إسرائيلي." لكن الحروب شيء ضار ومكلف. بالإضافة إلى المعاناة الشديدة والجرحى والمتضررين من المدنيين وقتل المدنيين الفلسطينيين، كان للعملية تكلفة مالية كبيرة.

تكلفة عملية "بزوغ الفجر": حوالي مليار شيكل على الأقل.

رفضت وزارة الحرب والجيش "الإسرائيلي" الإفصاح عن تكلفة القتال في العملية. ولكن وفقًا لتقديرات مسربة ومنشورة من قبل مسؤولي وزارة الحرب، كانت تكلفة القتال حوالي 150لـ 160 مليون شيكل في اليوم، وإجمالاً ما يقرب من النصف مليار. وتشمل التكلفة المباشرة الذخائر (صواريخ وقذائف) ووقود الطائرات والمركبات وصيانة مستمرة لتعزيز قوات "الجيش الإسرائيلي" في غلاف غزة وتجنيد آلاف جنود الاحتياط (أمر وزير الحرب بيني غانتس بتجنيد 25 ألف جندي، لكن معظمهم لم يتم تجنيدهم عملياً). وتشير التقديرات إلى أنه بسبب التضخم كانت التكلفة المباشرة أعلى مما كانت عليه في جولات الحرب السابقة حيث بلغت التكلفة فقط حوالي 120 مليون شيكل في اليوم.

وبحسب التقديرات المنشورة، تبلغ تكلفة ساعة طيران طائرة F 15-حاليا ما بين 20 و25 ألف دولار وساعة طيران طائرة الشبح حوالي 20000 دولار؛ وتشغيل طائرة بدون طيار – حوالي 6000 دولار في الساعة؛ أما القنابل التي يتم إسقاطها من الجو تكلف حوالي 10000 دولار في الساعة. وتقدر تكلفة كل قذيفة أطلقت على القطاع من المدافع والدبابات المحيطة بالقطاع بنحو 35000 شيكل، وانطلاق الدبابات إلى الحدود – حوالي 3500 شيكل لكل كيلومتر. وإلى تكلفة الحرب ستضاف قريباً تعويضات "الإسرائيليين" عن الأضرار التي لحقت بالمنازل والممتلكات وفقدان الدخل عن أيام العمل. صادقت لجنة المالية في الكنيست يوم (الثلاثاء) على مخطط تعويض سكان الغلاف عن الإغلاق الذي كانوا فيه قبل وأثناء العملية. حسب المخطط سيحصل الموظف الذي تغيب عن العمل وفقًا لتعليمات "قيادة الجبهة الداخلية" بين 2 و 9 آب على 460 شيكل في اليوم. وسيحصل الموظفون على تعويضات إذا كان مكان عملهم يقع في نطاق يصل إلى 7 كيلومترات من حدود قطاع غزة وبالتالي فهم احتجزوا لمدة أسبوع. العائلات التي لديها أطفال يدرسون في مؤسسات تعليمية على

مسافة 40 كيلومترًا من الحدود، وبالتالي تم إغلاقها سيحصل أحد والديهم على تعويض حتى ولو واصل مكان عمله العمل كالمعتاد.

ستحصل الأعمال التي خسرت أموالًا بسبب الأحداث (على سبيل المثال – اشترت سلع لم تتمكن من بيعها) على تعويض إضافي يصل إلى 20٪ من أجور جميع موظفيهم معًا. وبحسب تصريحات وزير المالية "أفيغدور ليبرمان" (والانتخابات المقبلة)، يبقى أن نأمل أن يتم دفع الأموال بسرعة هذه المرة، على عكس العمليات السابقة التي تأخر الدفع فيها لعدة لشهور.

هناك حوالي 60 ألف مواطن يعيشون على بعد سبعة كيلومترات من القطاع (حوالي 30 ألف في سديروت والباقي في المستوطنات الصغيرة)، وأكثر من نصفهم من العمال الذين سيحصلون على تعويضات. وهناك حوالي مليون شخص آخرين يعيشون في مدى 40 كم (حوالي 220 ألف في أسدود، 204 آلاف في بئر السبع، 160 ألف في عسقلان، 100 ألف في نتيفوت وأوفكيم، 60 ألف في كريات جات، 70 ألف في رهط، وقريب من 200 ألف في المستوطنات الأصغر)، ويحق لحوالي 20٪ منهم الحصول على تعويض.

بتقدير تقريبي يبلغ عدد المستحقين للتعويض حوالي 250 ألفاً.

فقد السكان ما معدله ستة أيام عمل (ثمانية أيام من الإغلاق من بينها يوم سبت وجزء من الجمعة وعيد التاسع من آب). في تقدير تقريبي المبلغ 6 * 460 شيكل لكل مستفيد – أي ما يقرب من 700 مليون شيكل. يضاف إلى ذلك التعويضات التي ستوزعها مصلحة الضرائب على السكان الذين تضررت ممتلكاتهم. حيث تلقت المصلحة حوالي 150 مكالمة حول أضرار من هذا القبيل. ويصل التعويض عن الضرر إلى مئات آلاف الشواكل، بل إن بعضها يزيد عن مليون شيكل، لذا فهي دفعة إضافية تصل إلى عشرات الملايين وعلى ما يبدو أكثر من 100 مليون شيكل. وهكذا، فإن عملية قصيرة ومحدودة نسبيًا ستكلف خزينة الدولة ما يقرب من مليار شيكل. تقديرات الأضرار التي لحقت بالمنتج والتي ربما لم تكن عالية لأن معظمها حدثت في عطلة نهاية الأسبوع في أغسطس لم تتم صياغتها بعد، لكنها ستصل إلى عشرات الملايين من الشواكل.

عمليات إطلاق الصواريخ من غزة والردود الانتقامية التي يقوم بها "الجيش الإسرائيلي" مستمرة منذ بداية عام 2001. وخلال هذه الفترة جرت 13 "جولة قتالية" أو "عملية"، أُطلق عليها اسماً رسمياً من قبل "الجيش الإسرائيلي"، تم فيها اغتيال مسلحين وتدمير بني تحتية. وتعرض فيها قطاع غزة لقصف مكثف للردع وإحلال الهدوء، وأطلقت المنظمات الفلسطينية رشقات صاروخية كثيفة. بين الجولات وقعت حوادث لا حصر لها

من إطلاق النار المتبادل. في الوضع السياسي والدبلوماسي في "إسرائيل" وكذلك لدى الفلسطينيين لا يوجد سبب لافتراض أن عملية "بزوغ الفجر" ستكون الجولة الأخيرة.

من المستحيل معرفة التكلفة الاقتصادية الإجمالية للقتال. حيث يوجد فيه عناصر لا يمكن تحديدها كميًا على الإطلاق، مثل الأضرار التي لحقت بالتعليم والصحة لدى السكان في جنوب البلاد (وربما في الوسط أيضًا)، والأضرار التي لحقت بتطور ونمو المستوطنات في الجنوب والأعمال التجارية فيها، والضرر المستمر في السياحة في "إسرائيل" ككل وتدمير الاقتصاد في القطاع مما يضر أيضًا ب "الاقتصاد الإسرائيلي." ولكن من الممكن تقدير تكلفة بعض الجولات، إلى جانب تكلفة تدريع وتحصين الجنوب. أي تقدير من هذا القبيل، حتى وإن كان متحفظًا للغاية يصل إلى 60 مليار شيكل على الأقل.

تحصين وسياج وجدار علوي بحوالي 13 مليار شيكل.

في عام 2008، قررت حكومة أولمرت تمويل بناء حوالي 10،000 مكان محصن في المنازل والمباني العامة في "سديروت" و43 مستوطنة في غلاف غزة على بعد سبعة كيلومترات من الحدود. القرار نفذ حتى عام 2012 بتكلفة وصلت إلى نصف مليار شيكل. لم تشمل ميزانية التحصين عسقلان والمستوطنات الأخرى الواقعة في مرمى النيران الكثيفة من قطاع غزة. بعد عملية "عامود السحاب" في عام 2012 (وقبل انتخابات الكنيست في عام 2013)، قررت حكومة نتنياهو تحصين المدارس والمؤسسات العامة في عسقلان والمناطق المحيطة بها، بتكلفة تبلغ حوالي 30 مليون شيكل أخرى. في تلك الفترة بدأت الحكومة مناقشة مطالب بلدية عسقلان بتمويل تحصين حوالي 12 ألف شقة قديمة في عسقلان وآلاف المنازل من حولها. لم ينتج أي شيء من هذه المناقشات، إلى أن قررت حكومة بينيت لابيد في 2021، بعد عملية "حارس الأسوار" تمويل تحصين المنازل في عسقلان، وخصصت الكنيست حوالي 320 مليون شيكل من الميزانية لهذا الغرض. ولن يتم تحصين المنازل في عسقلان إلا في الأشهر المقبلة، لأنه حتى بعد الموافقة على الميزانية، لم يكن من الممكن توزيع الأموال على السكان والبدء في البناء. وذلك لأن لجنة المالية لم توافق على ميزانية قدرها 900 ألف شيكل لإنشاء إدارة تقوم بتوزيع الأموال على السكان وتعمل على تسريع تصاريح البناء. هذا الأسبوع في ظل عملية "بزوغ الفجر" والانتخابات المقبلة وافقت اللجنة المالية أخيرًا على ميزانية إنشاء المديرية. بالإضافة إلى تحصين المنازل، بادرت الحكومة بمشروع حماية أكبر أنقذ العديد من الأرواح: وهو بناء الأسوار على وجه الأرض وتحت الأرض وفي الجو على حدود غزة.

مع اقتراب توقيع "اتفاقات أوسلو"، بأمر من رئيس الوزراء آنذاك "إسحاق رابين" تم بناء سياج نظام إلكتروني على طول الـ 65 كيلومترًا المحيطة بقطاع غزة، والذي يُعرف في "الجيش الإسرائيلي" باسم طريق أو محور "هوبرس". في الأعوام 2016 – 2021 تم تحديث محور "هوبرس" لمنع التسلل من القطاع. وتضمنت الأعمال سورًا بارتفاع ستة أمتار ومجموعة من الرادارات والكاميرات والجدران الخرسانية في المناطق المجاورة للمستوطنات، ومواقع وأبراج مراقبة، وكاميرات ومدافع رشاشة للرماية عن بعد (يرى ويطلق)، ومركبات غير مأهولة تقوم بدوريات حول السياج، وجنود بالقرب من السياج وحراثة المنطقة للقضاء على النباتات التي يمكن أن يختبئ فيها "المتسللون." وفي الوقت نفسه، تم إنشاء حاجز عائق تحت الأرض وخنادق وجدران اسطوانية، وحاجز عائق بحري يتضمن وسائل لرصد التسلل من البحر ونظام إطلاق نار بالتحكم عن بعد، بالإضافة إلى سفن سلاح البحرية. كلفت المرحلة الأولى من تطوير السياج – حتى عام 2017 – 3.3 مليار شيكل؛ وكلفت المرحلة الثانية التي انتهت في عام 2021 – حوالي 3 مليارات أخرى. علاوة على ذلك تم إضافة القبة حديدية (نظام صواريخ أرض – جو)، وهو الأكثر تقدمًا في العالم، تم البدء في تطويره منذ عام 2007 بمبادرة من وزير الحرب آنذاك "عمير بيرتس"، ودخلت حيز العمل في عام 2011.

النظام الذي تم نصبه أيضًا في الولايات المتحدة، هو مشروع مشترك بين الدولتين وبين الصناعات الأمنية فيهما. ووفقًا للمنشورات والتقديرات الأجنبية المسربة من الحكومتين "الإسرائيلية" والأمريكية فقد خصصت الحكومة الأمريكية ميزانية لتطويرها بنحو مليار دولار و"الحكومة الإسرائيلية" بنحو مليار شيكل.

تشير التقديرات إلى أن نصف مليار دولار وصلت إلى شركات الصناعات العسكرية للبلدين من تطوير أنظمة القبة الحديدية لكندا وبريطانيا وكوريا الجنوبية والمجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك والهند وفنلندا (إسرائيل أحبطت بيعها لأوكرانيا).

المعلومات الخاصة بتكلفة الصواريخ وعددها سرية. وبحسب التسريبات والتقديرات المنشورة فإن كل صاروخ يكلف حوالي 50 ألف دولار أي حسب سعر صرف الدولار الحالي – حوالي 170 ألف شيكل. منذ نصب نظام القبة الحديدية أطلقت حماس والجهاد حوالي 16000 صاروخ على "إسرائيل". تحاول القبة الحديدية اعتراض كل عملية إطلاق في المناطق المأهولة (عادة بنجاح)، أي حوالي ثلثي عمليات الإطلاق، وفي كل عملية إطلاق اعتراض تقوم بها القبة الحديدية يتم إطلاق صاروخين. لذلك يمكن تقدير أن "الجيش الإسرائيلي" استخدم 20-25 ألف صاروخ اعتراض، وبتقدير تقريبي، فإن التكلفة الإجمالية للصواريخ تقارب 4 مليارات شيكل.

هناك العديد من المصاريف الإضافية التي لم نحسبها هنا، من إنتاج بطاريات القبة الحديدية الجديدة إلى صيانة السياج وصولًا إلى تجديد الملاجئ ونصب غرف الحماية. ولكن حتى وفقًا للتقديرات التقريبية والبسيطة التي قدمناها، فإن تكلفة عملية تحصين "إسرائيل" من الهجمات من غزة وصلت حتى الآن إلى حوالي 13 مليار شيكل.

عمليات ساخنة بدون خصومات: 43 مليار شيكل على الأقل

ليس لدى مصلحة الضرائب ووزارة الحرب تقديرات لتكلفة العمليات الأولى في غزة – عملية "قطف شقائق النعمان" (2003)، "قوس قزح" (2004)، "أيام التوبة" (2004)، "أول الأمطار" (2005، فور فك الارتباط)، "أمطار الصيف" (العملية البرية لمدة ستة أشهر في 2006)، و"الشتاء الدافئ" (2008). ولم نعثر على أي منشورات حول تكلفة هذه العمليات التي نفذ فيها "الجيش الإسرائيلي"، مالا يحصى من الهجمات الجوية والبرية، وتضرر مئات المنازل في الجنوب وحدوث شلل في النشاط الاقتصادي.

استمرت العملية التالية "الرصاص المصبوب" ثلاثة أسابيع، من كانون الأول (ديسمبر) 2008 إلى كانون الثاني (يناير) 2009. وبلغت التكلفة المباشرة للعملية – الاحتياط والذخيرة والوقود والعتاد – حوالي 3.8 مليار شيكل، منها 1.4 مليار شيكل أتت من ميزانية وزارة الحرب الجارية، ونحو 2.4 مليار أضافها الكنيست إلى ميزانيته لإعادة التجهز والتزود. أثناء العملية، عندما لم تكن القبة الحديدية تعمل بشكل صحيح، أطلقت حماس صواريخ من أسدود ويبنا حتى بئر السبع، ولحقت أضرارًا بـ 1297 منزلًا و268 سيارة و48 حقلاً زراعيًا. ودفعت ضريبة الأملاك لأصحاب التعويضات ما يقارب نصف مليار شيكل.

خلال العملية، تم إغلاق جميع الأعمال التجارية الواقعة على بعد 7 كيلومترات من القطاع والمؤسسات التعليمية على بعد 40 كيلومترًا. تم إغلاق العديد من الشركات لأن موظفيها لم يأتوا إلى العمل، وخاصة آباء الأطفال الذين بقوا في المنازل مع أطفالهم. رغم ذلك رفضت الحكومة بقيادة إيهود أولمرت الذي كان في نهاية مسيرته السياسية في البداية تعويض الشركات والعمال عن الأضرار. وطالبت "الهستدروت" و"اتحاد الصناعيين" الدولة بدفع أجور الموظفين للشركات، كما حدث في الشمال بعد "حرب لبنان الثانية."

بعد أسبوعين من العملية تم توقيع اتفاقية تحصل بموجبها كل شركة على تعويض قدره 132٪ من راتب كل موظف تغيب بسبب العملية (كل موظف حتى 7 كيلومترات من القطاع، وأحد الوالدين من عائلة لديها أطفال على مسافة 40 كم). وتلقى المزارعون والشركات السياحية المتضررة تعويضات في مسار منفصل وفقًا

لخسائرهم. في المجموع وزعت الحكومة تعويضات غير مباشرة بنحو 2.8 مليار شيكل. كلفت عملية "الرصاص المصبوب" الحكومة ما مجموعه حوالي 7.1 مليار شيكل.

لم تغطِ التعويضات الحكومية جميع الأضرار الاقتصادية. ووجدت دراسة أجراها "بنك إسرائيل" أنه خلال فترة عملية "الرصاص المصبوب" وفي الربع الذي تلاه سجل هناك تراجع بنحو الثلث في السياحة إلى "إسرائيل"، ونحو 10٪ في الصادرات وحوالي 3٪ في الاستهلاك الخاص. كلف انخفاض الصادرات وحده "الاقتصاد الإسرائيلي" خسارة بنحو 10 مليارات شيكل من الناتج المحلي الإجمالي. لكن يبدو أن جزءًا كبيرًا منه كان بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدثت في ذلك الوقت. ولا تشمل هذه التكلفة تكلفة العلاج الجسدي والنفسي لـ 731 "جريحًا ومصاباً إسرائيليًا" في العملية، وتعويضات عائلات الضحايا الـ 13. وكذلك المعاناة الجسدية والنفسية والأضرار التي لحقت بالناس على جانبي الحدود، والتي لا يمكن لأي مبلغ من المال إصلاحها.

كانت عملية "عامود السحاب" في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 أقصر من "الرصاص المصبوب" – ثمانية أيام – وكانت أضرارها صغيرة بالمقابل، على الرغم من أن مدى صواريخ حماس وصل إلى "تل أبيب." ووزارة الحرب لم تنشر بعد تكلفة القتال. وبحسب تقديرات، على سبيل المثال دراسة أجراها معهد "فان لير"، وتسريبات من وزارة المالية، كلف القتال نحو مليار ونصف المليار شيكل – دون تفعيل القبة الحديدية. خلال الجولة تضرر 1780 مبنى وسيارة وحقول زراعية من جراء الصواريخ، ونتيجة لذلك تم تقديم 9466 طلب لضريبة ممتلكات للتعويض عن الأضرار المباشرة.

تم إغلاق العمل في غلاف غزة، وبعد العملية تم التوقيع على اتفاقية جماعية للتعويض غير المباشر للعمال والشركات على غرار النموذج الذي دفع في عملية "الرصاص المصبوب". وحصل الاتفاق على أمر توسيع حكومي وأصبح طريقة للتعويض في الجولات التالية أيضًا (ثم تم استخدامه كنموذج للتعويض في حالات إغلاق كورونا حول العالم). ولم تنشر مصلحة الضرائب تقريرًا عن مبلغ التعويض المدفوع وأخبرتنا أنه ليس لديها معلومات عنه.

في كانون الأول 2012، أُعلن أن سلطة الضرائب دفعت ما يقارب 60 مليون شيكل كتعويض، أي ما يعادل ثلث الطلبات. وأُعلن لاحقًا أن المبلغ قد ارتفع إلى 136 مليونًا، وهو ما يمثل حوالي 80٪ من الطلبات. وعليه يمكن تقدير أن التعويض المباشر بلغ نحو 150 مليونًا. وقدرت منشورات أخرى أن التعويضات غير المباشرة (خسارة أيام عمل وخسائر تجارية) بلغت نحو نصف مليار شيكل. وكشف وزير الحرب آنذاك "موشيه

يعلون" أن العملية كلفت نحو 9 مليارات شيكل. ليس من الواضح ما إذا كان المبلغ يشمل 1.8 مليار شيكل كتعويضات مدنية، وما يقرب من مليار شيكل لتشغيل القبة الحديدية، ورفضت وزارة الحرب و"الجيش الإسرائيلي" توضيح الأمر.

كانت عملية "الجرف الصامد" حربًا حقيقية استمرت حوالي شهر ونصف وأودت بحياة "74 إسرائيليًا" و2203 فلسطينيًا. وزير الحرب حينها "موشيه يعلون" كشف لاحقا كما ذكرنا أن العملية كلفت نحو 9 مليارات شيكل. خلال عملية "الجرف الصامد"، تم إطلاق 4594 صاروخًا باتجاه "إسرائيل "من حيفا حتى بئر السبع. لكن الأضرار التي لحقت بالممتلكات كانت طفيفة مقارنة بعدد الصواريخ بفضل القبة الحديدية. وأفادت مصلحة الضرائب أنها دفعت 164 مليون شيكل كتعويض عن الضرر المباشر.

تم إغلاق النشاط التجاري بالكامل في عسقلان وغلاف غزة وفي الجنوب بأكمله بشكل جزئي – ودفعت مصلحة الضرائب 1.58 مليار شيكل كتعويض غير مباشر. كان التعويض غير المباشر صغيرًا مقارنة بطول عملية "الجرف الصامد" (ثلاثة أضعاف طول عملية عامود السحاب)، لأن الحرب وقعت خلال إجازة الصيف الكبيرة. كان دفع التعويض بطيئًا ومرهقًا، وأفاد أصحاب المنازل والشركات أن الأمر استغرق سنوات قبل أن يتلقوا الأموال، والتي على أي حال لم تُغطى دائمًا خسائرهم. وتم الكشف في الأسبوع الماضي في De" "Markerأن 129 من أصل 29943 طلب تعويض تم تقديمها بعد عملية "الجرف الصامد" لم يتم تسويتها ودفعها حتى يومنا هذا.

وبحسب دراسة أجراها "بنك إسرائيل"، بلغت الخسائر الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي ل "الاقتصاد الإسرائيلي" نحو 3.5 مليار شيكل – ملياران من إغلاق السياحة ومليار ونصف من الأضرار التي لحقت بالاستهلاك في الجنوب. وبحسب الدراسة لم يتأثر الإنتاج والصادرات، وذلك بفضل العطلة الكبيرة التي سرحت الآباء من العمل والإعداد والتحصين التي سمحت لميناء أسدود ومعظم المصانع في الجنوب بالعمل كالمعتاد. وقدرت وزارة المالية خسارة الإنتاج بنحو 4.5 مليار شيكل. يعتقد بعض الاقتصاديين والباحثين السياسيين أن خسارة الإنتاج كانت أكبر بكثير لأن التقديرات الرسمية تتجاهل الأضرار التي لحقت بالإنتاج الزراعي والأعمال الصغيرة.

استمرت عملية "الحزام الأسود" أربعة أيام و"الحديقة المغلقة" ثلاثة أيام في عام 2019. السلطات التي لم تكن تعمل بشكل جيد في ذلك الوقت بسبب الانتخابات لم تنشر بيانات عن الأضرار المالية. وأبلغتنا مصلحة الضرائب أنه ليس لديها معلومات عن مبلغ التعويض المدفوع بعد الجولتين. ورفضت وزارة الحرب و"الجيش

الإسرائيلي" تحديد تكلفة القتال. وبحسب حسابات اتحاد الصناعيين، نتج عن العمليات التي جرت في أيام الإجازة منتصف العام، خسارة في الناتج المباشر بنحو 220 مليون شيكل في اليوم أي نحو مليار ونصف المليار شيكل إجمالاً.

ونقلت وسائل الإعلام عن تقديرات مسؤولي المالية بأن القتال بدون القبة الحديدية كلف حوالي 100 مليون شيكل في اليوم، نحو 700 مليون إجمالاً. وبحسب هذه التقديرات فقد استخدم "الجيش الإسرائيلي" في العملية وسائل حديثة وأكثر تكلفة من "الجرف الصامد"، ونفذ عددًا كبيرًا من الطلعات الجوية كل يوم لذلك كان كل يوم من أيام العملية مكلفًا نسبيًا على الرغم من أن هذه المرة لم تدخل القوات البرية قطاع غزة.

أيضا عملية "حارس الأسوار" في مايو 2021 كلفت الكثير. حيث أفادت مصلحة الضرائب أنه تم حتى الآن دفع تعويضات تقارب 292 مليون شيكل عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات وحوالي 193 مليون شيكل عن خسارة المال وأيام العمل. العديد من مطالبات التعويض الأخرى لم يتم تسويتها بعد.

وقارن تحليل أجراه "معهد دراسات الأمن القومي (INSS) "في جامعة "تل أبيب" الأضرار الاقتصادية في عملية "حارس الأسوار" و"الجرف الصامد". ووفقًا للتحليل كان حجم الضرر متشابهًا تمامًا، على الرغم من أن "حارس الأسوار" استمرت فقط 12 يومًا. وجاء في التحليل بأن القصف على قطاع غزة في عملية "حارس الأسوار" كان أكثر كثافة بخمس مرات مما كان عليه في "الجرف الصامد"، لذلك كان نشاط "الجيش الإسرائيلي" متشابهًا في جميع المجالات. وأطلقت حماس والجهاد الإسلامي نحو 4360 صاروخًا – رقم مشابه ل "الجرف الصامد"، والمدى الذي وصل إليه إطلاق الصواريخ بشكل مكثف كان ضعف النطاق الذي تم فيه إطلاق الصواريخ في "الجرف الصامد" على بعد 80 كم من قطاع غزة، وشمل المنطقة الوسطى حيث يتركز جزء كبير من النشاط الاقتصادي.

والأمر الثالث وربما الأهم هو أعمال الشغب التي اندلعت في المدن المختلطة. والتي تسببت في الكثير من الأضرار بالممتلكات، فضلاً عن الإضرار بالأرواح ونسيج الحياة. وبحسب هذا التحليل، تقدر "دراسات الأمن القومي" أن التكلفة العسكرية المباشرة لعملية "حارس الأسوار" قد بلغت ما بين 4-5 مليار شيكل.

من ناحية أخرى يشيرون في الدراسة إلى ما يلي:

تكلفة عملية "حارس الأسوار" كانت محدودة بسبب التجنيد المحدود لقوات الاحتياط (حوالي 10000 جندي فقط). ولأن الاقتصاد تكيف بسرعة مع أنماط العمل المكتسبة خلال أزمة كورونا وخاصة العمل من المنزل،

لذلك لم تتأثر العديد من القطاعات تقريبًا، وخاصة التكنولوجيا الفائقة. كما تكيف نظام التعليم بسرعة مع التعلم عبر الإنترنت بحيث لم يتم تسجيل العديد من حالات التغيب عن أماكن العمل. ولم تتأثر السياحة أيضًا حيث تم إغلاقها عملياً في وقت سابق بسبب فيروس كورونا. وبحسب حسابات اتحاد الصناعيين، بلغت الأضرار التي لحقت بالمنتج في "حارس الأسوار" نحو 1.2 مليار شيكل.

من الحسابات والتقديرات التي أجريناها هنا، يبدو أن الجزء المعروف من تكلفة جولات القتال يصل إلى حوالي 43 مليار شيكل، ولا يشمل ذلك تشغيل القبة الحديدية. وهذه تقديرات جزئية لأن بعض العمليات لا يوجد معلومات عنها، والضرر عمليًا هو أكبر بالتأكيد. يجب أن يضاف إلى أضرار الجولات تكلفة غير معروفة، لكنها هائلة وهي حوادث إطلاق النار المتبادل بين الجولات.

في عام 2018 على سبيل المثال، لم يتم الإعلان عن أي عملية. ومع ذلك هاجم "الجيش الإسرائيلي" قطاع غزة 143 يومًا في ذلك العام، وأحيانًا عدة مرات في اليوم، وكان عادة رداً على إطلاق نار فلسطيني. أسفرت هذه الهجمات عن مقتل 254 فلسطينياً (149 منهم من المدنيين الأبرياء). بالإضافة إلى الكلفة الفادحة في الأرواح فإن كل قذيفة أو رصاصة تطلق على القطاع تكلف "دافع الضرائب الإسرائيلي" أموالاً طائلة بمبالغ غير شفافة وغير خاضعة للمراقبة والإشراف.

تسببت بعض الهجمات الفلسطينية في ذلك العام في إلحاق أضرار مباشرة ب "الممتلكات الإسرائيلية" وإحداث شلل النشاط الاقتصادي في غلاف غزة لساعات أو أيام، وكل حادث من هذا القبيل كلف الاقتصاد ملايين الشواكل. وهذه سنة واحدة فقط من بين العديد من السنوات.

كنت سأتخلى عن المساعدة من أجل الهدوء.

يضاف إلى هذه المبالغ الهائلة هذه الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الحكومة لسكان غلاف غزة لتعويضهم عن بعض معاناتهم وتشجيعهم على عدم مغادرة المنطقة. منذ عام 2007 يحصل سكان "سديروت" والمستوطنات الواقعة في نطاق 7 كم على إعفاء ضريبي على 20٪ من الدخل الذي يصل إلى 241 ألف شيكل في العام. وذكرت مصلحة الضرائب أن الإعفاءات تكلف الحكومة حوالي 200 مليون شيكل كضرائب كل سنة، إجمالاً كلفت هذه الإعفاءات حتى الآن حوالي 2.5 مليار شيكل. يضاف إلى الإعفاءات من الضريبة مزايا أخرى في مجالات مختلفة. وزارة الاقتصاد على سبيل المثال، تقدم دعم لكل رضيع صغير في الغلاف (ضمن دائرة نصف قطرها 7 كم) 1800 شيكل شهريًا لتكلفة الحضانات ومراكز الرعاية اليومية.

بلدية وسكان عسقلان يطالبون بتمديد الامتيازات لمدينتهم التي تقع تحت رشقات لا تنتهي. لا تزال نفس المزايا تُمنح للمستوطنات على الحدود الشمالية والتي تنعم بالهدوء منذ 16 عامًا، وليس من الواضح سبب عدم منحها في عسقلان.

تقول "ليليت فاغنر" التي تعيش في عسقلان منذ عام 2010 مع شريكها وابنتها، نحن نعيش في مدينة تتعرض للقصف ويصعب العيش فيها. لكننا لا نحصل على أي إعفاءات ضريبية، وكأننا نعيش في الوسط. إذا كانت هناك مزايا في "سديروت" و"كريات شمونة" فلماذا عسقلان محرومة منها؟ يقول "بار حيفيتس" مزارع من "كيبوتس نيريم" يعيش مع أطفاله في مرمى النار منذ 21 عامًا: "أفضل أن يتم إلغاء جميع المزايا التي نحصل عليها صباح الغد، لا أريد هذه الأموال من الحكومة التي تضيع هنا. أريدهم أن يتوصلوا أخيرًا إلى اتفاق، وأن يكون كما هو الحال على الحدود الشمالية ويكون هنا هدوء."

* * *

ـحلم الاحتلال برحلات جوية عبر السعودية يتلاشى والسبب عُمان

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

كشفت صحيفة عبرية عن رفض سلطنة عُمان فتح أجوائها أمام الرحلات الجوية الإسرائيلية من أجل تقصير مسافة الرحلة ووقتها. وأكدت صحيفة "إسرائيل اليوم" في تقرير لها من إعداد كل من شمعون نعم وتامر موراج، أن "سلطنة عمان رفضت السماح للرحلات الجوية الإسرائيلية بالمرور في مجالها الجوي"، زاعمين أن القرار العماني جاء نتيجة "ضغط إيراني مكثف". وأكدا أن "هذا يعني أنه حتى الساعة، من غير الممكن الاستفادة من فتح المجال الجوي السعودي أمام الطائرات الإسرائيلية؛ من أجل تقصير المسافة في الطيران إلى الشرق الأقصى".

وفي وقت سابق الخميس، بحث وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان مع نظيره العماني بدر البوسعيدي في اتصال هاتفي، "العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والعالم، ومفاوضات فيينا النووية".
وأكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي في أيار/ مايو الماضي، أن "مواقف إيران وسلطنة عمان متناسقة بصورة ملحوظة في الكثير من القضايا"، مؤكدا أن "العلاقات الطيبة بين إيران وعُمان تعزز التعاون الإقليمي".
وأكدت "إسرائيل اليوم"، أنها "تلقت تأكيدات داخلية، بالسماح لجنود قوات الاحتلال الإسرائيلي بالتحليق فوق السعودية".
وأعلنت هيئة الطيران المدني السعودية في تموز/ يوليو الماضي، أنها قررت "فتح أجواء المملكة لجميع الناقلات الجوية، التي تستوفي متطلبات عبور أجواء السعودية". وذكرت الصحيفة، أن الاحتلال الإسرائيلي كان يأمل

بأن تفتح عُمان مجالها الجوي، وبأنه سيكون بمنزلة "إجراء شكلي بعد الخطوة السعودية، مما يقلل بشكل كبير من وقت السفر إلى وجهات في الشرق الأقصى، مثل الهند وتايلاند والصين".

وفي تعليقه على الموقف العماني، قال الباحث في معهد "دراسات الأمن القومي" يوئيل غوزانسكي، لـ"إسرائيل اليوم": "في الآونة الأخيرة، زادت إيران بشكل كبير من ضغطها وتهديداتها على دول الخليج حتى لا تنفذ إجراءات التطبيع مع إسرائيل، وتحدث وزير الخارجية الإيراني مع نظيره العماني، ويمكن الافتراض بأن القضية طرحت في الحديث بينهما".

ورغم إمكانية تحليق طائرات الاحتلال في أجواء السعودية، إلا أنها تحتاج للتحليق فوق عُمان لتجنب إيران وتوفير الوقت للرحلات الإسرائيلية إلى الدول الآسيوية. ونوّهت الصحيفة إلى أن "الدولة الوحيدة التي تمنع حاليا الرحلات الجوية الإسرائيلية عبر الطريق القصير، هي عمان".

وأوضحت وزارة الخارجية الإسرائيلية، أنها قامت بـ"تقديم طلب عبر القنوات الفنية المهنية إلى سلطنة عمان بشأن الرحلات الجوية، ولكن في ضوء ما يجري، ليس من الواضح ما إذا كانت ستتم الموافقة عليها ومتى".

* * *

"هآرتس": توتر في العلاقات بين مصر و"إسرائيل" بسبب غزة والضفة

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

كشفت صحيفة عبرية، عن أزمة جديدة في العلاقات بين مصر والاحتلال الإسرائيلي، بسبب تصاعد انتهاكات جيش الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، وعدم وفاء حكومة الاحتلال برئاسة يائير لابيد بالتزاماتها تجاه الوسيط المصري.

وقالت صحيفة "هآرتس" العبرية في تقرير للخبير الإسرائيلي عاموس هرئيل: "بعيدا عن أعين وسائل الإعلام، وقع مؤخرا توتر غير قليل في العلاقات بين إسرائيل ومصر، رغم تعزز التنسيق الأمني بينهما في العقد الأخير". وذكرت أن "الخلاف" المزعوم وقع على خلفية إنهاء العدوان الأخير على قطاع غزة الذي استمر 3 أيام، موضحة أنه" بعد التوصل لوقف إطلاق النار عبر وساطة مصرية، إسرائيل نجحت في الدوس على ما يوجع مصر".

وعقب دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في تمام الساعة 23:30 من يوم 7 آب/ أغسطس الحالي، تحدث رئيس حكومة الاحتلال يائير لابيد مع زعيم النظام المصري عبد الفتاح السيسي، وفي بيان أصدره مكتب لابيد "لم يتم الحديث، أن السيسي طلب من لابيد خفض مستوى اللهب في الضفة الغربية؛ أي أن يكبح في الفترة القريبة القادمة نشاطات الجيش هناك، من أجل ألا يشعل من جديد المواجهة مع "الجهاد الإسلامي" في

القطاع، خاصة أن عدوان إسرائيل بدأ على غزة عقب اعتقال القيادي في الجهاد، الشيخ بسام السعدي".
ولفتت الصحيفة، إلى أن "جهاز الأمن لم يشخص مسبقا الحساسية المتعلقة بالاعتقال، وقيادة الجنوب علمت عن ذلك من قيادة الوسط فقط بعد انتهاء عملية الاعتقال"، منوهة إلى أنه "في الوقت الذي تحدث فيه السيسي مع لابيد، كانت هناك عملية أخرى في الطريق للتنفيذ، تستهدف المطارد إبراهيم النابلسي"، حيث تم اغتياله على يد قوات جيش الاحتلال، بعد حصاره في أحد المنازل في نابلس والاشتباك معه لساعات.

وأكدت "هآرتس"، أن العملية الإسرائيلية سابقة الذكر، تسببت "بغضب مصري كبير، حيث توقعت القاهرة أن المحادثة بين السيسي ولابيد، ستؤدي إلى توجيه تعليمات منظمة للجيش الإسرائيلي، ولكن هذا ما لم يحدث، وعملية نابلس فسرت مثل غرس أصبع في عين السيسي، علما بأن مكاتب قيادات كبيرة في إسرائيل، لم تكن أبدا في صورة ما جرى بين السيسي ولابيد".
وقالت: "الغضب في القاهرة أضيف إلى شكاوى مصرية أخرى كانت متعلقة بالأيام التي سبقت العملية والعدوان على غزة، عندما هددت "الجهاد" بالانتقام على اعتقال السعدي، قام الجيش بإغلاق الشوارع في غلاف غزة أمام الحركة، واستعد في الوقت نفسه لإيقاع ضربة بالجهاد الإسلامي، لكن ضباط رئيس المخابرات المصرية، الجنرال عباس كامل، كانوا يتوقعون أن تعطيهم إسرائيل المزيد من الوقت لتهدئة النفوس، لكن في يوم الجمعة 5 آب/أغسطس، بدأت تل أبيب بالعدوان عل غزة، وصادقا كل من لابيد ووزير الأمن بيني غانتس على تصفية قائد الجهاد في شمال القطاع، تيسير الجعبري".
وعندما تسرب في اليوم التالي أن مصر اقتربت من الاتفاق على وقف إطلاق النار، اغتالت إسرائيل نظير الجعبري في جنوب القطاع، خالد منصور، كما أن مصر أرادت أن تدخل في بيان الاتفاق على وقف إطلاق النار، جملة تقول بأنها ستعمل على إطلاق سراح السعدي وخليل العواودة، لكن إسرائيل رفضت ذلك". وأكدت "هآرتس"، أن "الغضب المصري أضر بالتنسيق الأمني الجاري مع إسرائيل، لكن المصالح الاستراتيجية للطرفين هي أكبر من أن يكون بالإمكان تجاهلها، ولكن التوتر يكشف عن تصدع في أداء الحكومة، وربما أيضا عن خلفية حقيقة أن شخصيات رفيعة ستتنافس بعضها ضد بعض في الانتخابات بعد أقل من شهرين، وعن أخطاء مشابهة، بنيامين نتنياهو كان يتلقى وجبة سمينة من التوبيخ في وسائل الإعلام".
من مكتب لابيد جاء الرد، أن "إسرائيل تقدر مساعدة مصر...، ولكنها تعمل وستعمل حسب مصالحها الأمنية، وحسب تقديرها، على محاربة الفصائل في غزة وفي الضفة الغربية وفي أي مكان"، أما مكتب غانتس رفض التعليق.

* * *

محاولة اللحظات الأخيرة: إسرائيل تكثف جهودها لإحباط إحياء الاتفاق النووي مع إيران

تحرير: محمود مجادلة. موقع عرب 48

كثفت إسرائيل من جهودها الدبلوماسية في محاولة لإحباط إمكانية إعادة إحياء الاتفاق النووي الموقع مع إيران عام 2015، وذلك عبر حملة ضغط تمارسها على إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، فيما يغادر مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، إيال حولاتا، على رأس وفد إلى واشنطن، الأسبوع المقبل، لإجراء جولة من المحادثات في هذا الخصوص.

وقال مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى، في إحاطة قدمها لوسائل الإعلام الإسرائيلية، مساء الخميس إن رئيس الحكومة الإسرائيلية، يائير لبيد أجرى محادثات حول الملف الإيراني، مع كل من المستشار الألماني أولاف شولتس، ومع رئيس اللجنة الفرعية للشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي النائب الديمقراطي تيد دويتش، بالإضافة إلى السفير الأميركي لدى تل أبيب، توماس نيديس. وشدد المسؤول على أن هذه المحادثات كانت استمرارا للمحادثات الطويلة التي أجراها لبيد في الأشهر الأخيرة، ومن المتوقع أن يجري المزيد من المحادثات في الأيام المقبلة، في محاولة لثني واشنطن عن المضي قدما في محادثات النووي، وذلك في أعقاب رد إيران على النص "النهائي" الذي طرحه الوسيط الأوروبي لإنقاذ الاتفاق.

ولفت المسؤول إلى أن لبيد أكد على موقف إسرائيل خلال هذه المحادثات، بخصوص ضرورة إنهاء جهود إحياء الاتفاق النووي الإيراني؛ وذلك بعد أيام من تقديم الاتحاد الأوروبي مسودة نص "نهائي" يهدف إلى إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015، والذي انسحب منه الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، عام 2018. وأكد المسؤول أن مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، إيال حولاتا، يغادر تل أبيب على رأس وفد إسرائيلي متجها إلى واشنطن، الأسبوع المقبل، لإجراء جولة من المحادثات الموسعة مع المسؤولين الأمنيين والسياسيين في الإدارة الأميركية.

وتسعى إسرائيل إلى إقناع واشنطن بأن النص "النهائي" الذي طرحه الاتحاد الأوروبي لإعادة إحياء الاتفاق النووي لا يتوافق مع المبادئ التي التزمت بها واشنطن بما يتلاءم مع الخطوط الحمراء التي وضعتها إسرائيل، وعلى الرغم من ذلك فإن إيران أبدت تحفظاتها على النص الذي قُدم على أنه "نهائي"، بعد استنفاد كل الجهود المتاحة للتفاوض. وبالتالي، سيحاول الجانب الإسرائيلي إقناع المسؤولين في واشنطن بأن "الوقت قد حان" للانسحاب من عملية التفاوض غير المباشرة مع طهران، في ظل "عدم التزام" إيران في المهلة المحددة والمماطلة في الرد وتحفظها على العرض الذي كان عليها "قبوله بكليته أو رفضه بكليته."

ويرى الجانب الإسرائيلي أن مواصلة المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي مع طهران بعد استنفاد الجهود المتاحة في العملية التفاوضية، "يرسل رسالة ضعف قوية" لإيران، وترى إسرائيل أن الوقت قد حان "للجلوس والتحدث عما يجب فعله بعد ذلك لمنع إيران من الحصول على سلاح نووي." وشدد المسؤول على أنه على

الرغم من كل ذلك فإن واشنطن "تدرك" أن إسرائيل "غير ملتزمة" بالمحادثات النووية أو الاتفاق النووي مع إيران، و"ستفعل كل ما هو ضروري لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وكذلك لمنع إيران من استخدام وكلائها وأذرعها في المنطقة."

وعلى صلة، أفاد موقع "واللا" الإخباري بأن "الشعور السائد في إسرائيل هو أن الرئيس بايدن ومسؤولي البيت الأبيض ليسوا على دراية كاملة بجميع التنازلات الواردة في مسودة الاتفاقية التي قدمها الاتحاد الأوروبي إلى إيران." وذكر الموقع، في تقرير أورده مساء الخميس أن إسرائيل تحاول التأثير على المناقشات الحاسمة الداخلية في البيت الأبيض بشأن إمكانية العودة إلى الاتفاق النووي، وذلك من خلال القنوات الدبلوماسية العلنية والسرية. وبحسب "واللا"، فإن لبيد تطرق خلال المحادثات مع النائب الديمقراطي، دويتش، والسفير الأميركي، نيديس، على أن النص الأوروبي المقترح تضمن بندًا، ستدعم بموجبه الولايات المتحدة والقوى الأخرى إغلاق تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران، إذا ما أعلن مدير عام الوكالة أن إيران قدمت توضيحات مرضية على استفسارات الوكالة حول نشاط نووي محتمل في المنشآت الإيرانية.

وتشير تقديرات المستوى السياسي في إسرائيل إلى أن إيران تستعد للتوقيع على الاتفاق النووي مع الدول العظمى، وبحسب مسؤولين سياسيين إسرائيليين، فإن طهران بدأت بالتمهيد للرأي العام الإيراني بإمكانية العودة إلى الاتفاق، رغم أن احتمالات ذلك "ليست مرتفعة."

وقال المسؤولون الإسرائيليون "إننا نرصد بالتأكيد اقتراب إيران إلى الاتفاق. وبدأ الإيرانيون بإعداد الجهات الحكومية المختلفة وكذلك الرأي العام لإمكانية التوقيع على الاتفاق. وهذه الخطوة تأتي خلافا لحقيقة عدم وجود تقارب حقيقي بين مواقف الجانبين. وهناك توتر بينهما، لكن إجراءات التمهيد تنشئ زخما وخطابا أكثر إيجابية باتجاه الاتفاق"، وفق ما نقلت عنهم صحيفة "هآرتس" الخميس.

وأضافت الصحيفة أنه من الجهة الأخرى، يواجه المستوى السياسي صعوبة في تقدير كيفية تمكن إيران والولايات المتحدة من التفاهم بشأن اختلاف مواقف بينهما حول عدة مواضيع منعت توقيع الاتفاق حتى الآن. وتخشى إسرائيل بالأساس أن "تتراجع" الولايات المتحدة عن تعهداتها تجاهها في إطار سعيها لإنجاز الاتفاق.

ويكرر الإسرائيليون تحسبهم من إغلاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقات فتحتها ضد إيران بما يتعلق ببرنامجها النووي، ومن تنازل الولايات المتحدة عن ضمانات بألا تفرض عقوبات اقتصادية على إيران في حال انسحابها من الاتفاق.

وأشارت الصحيفة إلى أن التقديرات في إسرائيل هي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تعتزم فعلا إغلاق التحقيق ضد إيران. وقال مسؤولون إسرائيليون إن هذا الموضوع هو "أحد نقاط الخلاف الهامة بين مواقف إيران والدول الغربية."

واعتبر المسؤولون الإسرائيليون أنه "إثر الفجوات الكبيرة الموجودة، فإن التقدير هو أن الأطراف ستضطر إلى تقديم تنازلات في هذين الموضوعين من أجل التوصل لاتفاق."

وذكرت مصادر مطلعة على فحوى الرد الذي قدمته إيران للقوى العظمى، أنها تتضمن 3 تحفظات على الاقتراح الأوروبي. الأول، مطالبة طهران بإلغاء جميع العقوبات المفروضة عليها، بما في ذلك شطب الحرس الثوري من القائمة الأميركية للتنظيمات الإرهابية. أما المطلب الثاني، فيتعلق بإغلاق ملفات التحقيق المفتوحة في الوكالة الدولية للطاقة النووية على مواقع في إيران، حيث تم العثور على نشاط لتطوير قدرة نووية تتجاوز الاتفاق الأصلي، والثالث طلب ضمانات من الحكومة الأميركية بأنها لن تنسحب من الاتفاقية مرة أخرى، ولن تعيد فرض العقوبات التي سيتم رفعها.

ويهدف هذا المطلب، بحسب الصحيفة، إلى السماح لطهران بإعادة تنشيط الاقتصاد على المدى البعيد، وتوفير "شبكة أمان" للشركات الدولية التي ترغب في الاستثمار والتجارة مع إيران، ولكنها تخشى فرض عقوبات عليهم في المستقبل.

* * *